



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم الشريعة



مخاطر رأس المال بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي وطرق مواجهتها
(دراسة البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري انموذجا)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

المشرف:

الطالبتان:

د. علي باللموشي

هند نور الإيمان عرباوي

وردة بالخير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خالد التواتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
علي باللموشي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
نبيل موفق	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1440 - 1441 هـ / 2019 - 2020 م

الإهداء

إلى من ميزنا عن كل الكائنات ووهبنا عن غيرنا الكثير من الصفات إلى المولى عز وجل.

إلى من رسالة الحق وأدى الأمانة إلى خير البشرية محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من جاء فيهما قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ آبائنا وأمهاتنا .

إلى من ترعرعنا معهم ونما غصننا بينهم، إخواننا وأخواتنا.

إلى كل من أنار لنا الطريق في سبيل تحصيل العلم وحثونا على انتهازه أساتذتنا ومعلمونا جزاهم الله عنا كل خير.

إلى كل باحث في شؤون المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، يسعى إلى تقويمها بما يمده إياها من أفكار وأبحاث.

إلى كل من جمعنا معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر معاملات مالية معاصرة دفعة 2020/2019م.

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتنا ولم تسعهم مذكرتنا...

نهدي ثمرة جهدنا

هند، وردة

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل:19].

أولا الشكر إلى الله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام، أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا
سبيل العلم، ومنى علينا بالتوفيق والسداد و منحنا القدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات
فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا، وندعوه سبحانه أن يتقبل منا هذا العمل
المتواضع.

يطيب لنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف الدكتور علي باللموشي.

و لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذتنا في معهد العلوم الإسلامية الذين بذلوا كل ما في وسعهم
من أجل أن نصل إلى هذا المستوى.

كما نتقدم بالشكر إلى عمال الإدارة وكل من أرشدنا وقدم لنا يد العون والنصيحة خلال
مسارنا الدراسي.

شكرا لكل من شجعنا وشدّ من أزرنا ولو بالكلمة الطيبة.

شكرا لكم جميعا

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد:

لقد تناولنا في مذكرتنا هذه التي بعنوان مخاطر رأس المال في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي وطرق مواجهتها، حيث عرجنا فيها على مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها وأسبابها وأنواعها، ثم انتقلنا إلى رأس المال وتعريفه ووظائفه ومخاطره، ثم قمنا بذكر أهم الطرق لمواجهة مخاطر رأس المال في البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري، ثم انتقلنا إلى أوجه التشابه والاختلاف على مستوى هذين البنكين .

الكلمات المفتاحية: المخاطر، مخاطر رأس المال، بنك تقليدي، بنك إسلامي.

The summary

Praise be to Allah and prayers and peace be upon those who do not have a prophet after him.

We have dealt with in this memo titled capital risks in traditional and islamic Economy and ways confront them. Where we learned about the concept of banking risks their sources causes and types then we turned to the capital of money its definition functions and risks.

Then we mentioned the most important ways to face capital risk in the Algerian foreign Bank and Al Baraka Bank of Algeria then we turned to the similarities and differences on the level of these two banks.

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الاختصار
ص	الصفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
ط	الطبعة

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله
الأخير أما بعد:

تعد البنوك المحرك الأساسي لتداول الأموال، وهي من أهم المؤسسات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بعدة وظائف كالإقراض وجمع الأموال وتوظيفها واستغلالها بطرق مختلفة وتقوم أيضا بدور الوساطة المالية القائمة على ربط أصحاب الفائض المالي مع أصحاب العجز المالي في الموارد المالية، فالبنوك التقليدية تقوم بدور الوساطة المالية على أساس نظام الفائدة أخذًا وعطاءً، أما البنوك الإسلامية يقوم عملها-أي الوساطة المالية- في حدود ما يسمح به الشرع والقائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

فنجد أن معظم البنوك على اختلاف أنواعها (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية) تواجه العديد من المخاطر التي تعيقها وأداء نشاطها الاقتصادي بصفة عامة ونشاطها البنكي بصفة خاصة، ونظرا لتزايد هذه المخاطر وتنوعها وعلى وجه الخصوص مخاطر رأس المال، حيث تعتبر هذه المخاطر (مخاطر رأس المال) من أبرز المواضيع في الساحة الاقتصادية، فهي من أهم القضايا التي تعترض المؤسسات البنكية والمتعاملين معها، وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة الموسومة بمخاطر رأس المال بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي وطرق مواجهتها، حيث مثلنا الاقتصاد التقليدي في هذه الدراسة بالبنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري كنموذج للاقتصاد الإسلامي.

أولاً: أهمية الدراسة

- 1- المقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي من خلال البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في كيفية تعامل كلا البنكين مع مخاطر رأس المال وطرق مواجهتها.
- 2- الحاجة في إعادة النظر في بعض المعاملات المصرفية وخصوصاً تلك المتعلقة برأس المال ومخاطره وكيفية التقليل منها.

ثانياً: إشكالية الدراسة

ولمعالجة موضوع الدراسة قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن التقليل من مخاطر رأس المال في الاقتصاد التقليدي من جهة وفي ظل أوضاع الاقتصاد الإسلامي من جهة أخرى، وكيف يمكن أن نقارن بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال تعاملهما مع هذه المخاطر وطرق مواجهتها؟
وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة وهي:

- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وما هي مصادرها وأنواعها ؟
- ما المقصود برأس المال على مستوى البنوك، وما الوظائف التي يؤديها في المعاملات البنكية، وما هي مخاطره ؟
- كيف يمكن أن يواجه البنك الخارجي وبنك البركة الجزائري مخاطر رأس المال، وفيما تتمثل الطرق التي انتهجها كلا البنكين للتقليل من مخاطر رأس المال ؟
- أين تكمن أوجه التشابه والاختلاف بين البنك الخارجي وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهه مخاطر رأس المال ؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

إن من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع:

الأسباب الذاتية :

- 1- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع .
- 2- تناسب ميولنا البحثية وموضوع مذكرتنا، ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

- 1- كون مخاطر رأس المال موضوع العديد من الندوات والمؤتمرات منذ فترة من الزمن، فارتأينا أن نبرز دور البنوك الإسلامية في التعامل مع هذه المخاطر.
- 2- في ظل ما تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة على مستوى البنوك التقليدية أو الإسلامية يعتبر بحثنا محاولة للوقوف على مخاطر رأس المال التي تتعرض لها هذه البنوك وطرق مواجهتها.

رابعا: أهداف البحث

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى ما يلي:

- 1- إبراز مصادر وأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- 2- المساهمة في توضيح مفهوم رأس المال على مستوى البنوك والوظائف التي يؤديها في المعاملات المالية وبيان المخاطر التي يتعرض لها.

- 3- عرض الطرق الي يعتمدها كلا من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري للتقليل من مخاطر رأس المال وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين هذين البنكين في طرق مواجهة هذا النوع من المخاطر.
- 4- توضيح دور البنوك الإسلامية في مواجهة مخاطر رأس المال والمقارنة بينها وبين البنوك التقليدية من خلال تسليط الدراسة على البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

خامسا: الدراسات السابقة

تمت معالجة مواضيع عديدة تهتم بالمخاطر البنكية ومنها مخاطر رأس المال في دراسات وأبحاث سابقة منها ما يلي:

أ- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة (2009)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الفروق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وإبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية، ومناقشة المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر وظهور الأزمات وإفلاس العديد من البنوك التقليدية، افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة لقياس ومراقبة المخاطر، تناولت هذه المذكرة المخاطر بصفة عامة لكنها لم تتطرق لمخاطر رأس المال وهذا ما نركز عليه في بحثنا هذا.

ب- موسى عمر أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل وعلاقته بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 02، هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه هدفت إلى التعرف على المخاطر الخاصة لصيغ التمويل الإسلامي، وعلاقتها بأنواع المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة أن كل صيغ

التمويل الإسلامي لها علاقة بجميع أو بعض المخاطر المكونة لمعادلة كفاية رأس المال وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وأنه من الضروري معرفة مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية سواء كان من مصادر المصرف الذاتية أو الحسابات المشتركة، اقتصرنا هذه المذكرة على دراسة كفاية رأس المال لكنها لم تتطرق إلى دراسة مخاطر رأس المال التي تتعرض لها البنوك، وهذا الأخير الذي فصلنا في شرحه في مذكرتنا.

ت- دراسة مقدمة من إعداد الطالبة بوعلي دليلا، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، هدفت إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وإبراز المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية ومناقشتها، ثم توصلت إلى أنه يجب اعتماد تقنيات واضحة للتعامل مع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وضرورة توفر إدارة المخاطر في البنوك لضمان استمرارية عملها، تناولت هذه المذكرة المخاطر بصفة عامة لكنها لم تتطرق لمخاطر رأس المال وهذا ما نركز عليه في بحثنا هذا.

ث- طارق الله خان وحبيب أحمد بعنوان إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، هدفت إلى إبراز المفاهيم المتعددة للمخاطر والمعايير والطرق المتبعة في الصناعة المالية ومناقشة بعض المخاطر التي تنفرد بها صيغ التمويل الإسلامية، حيث توصلت إلى عدة نتائج حول تصورات المصارف الإسلامية للمخاطر المتعددة، ومناقشة المستجدات الرقابية ذات الصلة بإدارة المخاطر، ركز على إدارة المخاطر في الجانب الاقتصادي الإسلامي ولم يقارن بينه وبين الاقتصاد التقليدي، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في بحثنا هذا والمتمثلة في المقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي في مخاطر رأس المال وطرق مواجهتها.

سادسا: المناهج المتبعة في الدراسة

للإجابة على الإشكالية السابقة الطرح اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي مكنا من جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري لهذه الدراسة، والاعتماد أيضا على المنهج المقارن في الجانب التطبيقي للموضوع وذلك من خلال المقارنة بين البنكين (البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري)، أي أن البنك الخارجي الجزائري بوصفه بنكا تقليديا يمثل الاقتصاد التقليدي في هذه الدراسة وبالمقابل فإن بنك البركة الجزائري باعتباره بنكا إسلاميا يمثل الاقتصاد الإسلامي، ولأجل المقارنة بينهما في مخاطر رأس المال وطرق مواجهتها.

سابعا: منهجية البحث

قمنا بالاعتماد على منهجية معينة لإعداد هذا البحث والمتمثلة في:

- 1- جعلنا عزو الآيات في الهامش بالطريقة التالية: اسم السورة، الآية: رقمها.
وكتبنا الآية في المتن فيما بين الرمزین الآتين: ﴿﴾، مع تخمين الخط، تميزا لكلام الله تعالى عن باقي كلام البشر.
- 2- تم وضعنا الأحاديث النبوية في المتن بين مزدوجين حسب الشكل الآتي: «»، مع تخمين الخط، و يكون العزو في الهامش على الطريقة التالية: ذكر المصنف الحديثي، وعنوان المصنف، الجزء، ثم الكتاب والباب إن وُجد، الصفحة.
- 3- توثيق المعلومات الواردة في المتن بالهامش يكون كالتالي:

- أ- إذا كان المرجع عبارة عن كتاب: (يُذكر الكاتب، الكتاب، الجزء إن وُجد، الصفحة)،
(أما باقي المعلومات تم ذكرها في قائمة المراجع :يُذكر الكاتب، الكتاب، الجزء إن وُجد، كالتحقيق إن وُجد، الجزء إن وُجد، الطبعة، المكان، الناشر، دار النشر، تاريخ النشر).
- ب- إذا كان المرجع عبارة عن رسالة أكاديمية: (فذكر الباحث، عنوان الرسالة، الصفحة)، وهذا ما يتعلق بالهامش أما باقي المعلومات يتم ذكرها في قائمة المراجع ومنه: (فذكر الباحث، عنوان الرسالة، نوع الدرجة العلمية، الكلية، الجامعة، مكانها، سنة المناقشة).
- ج- إذا كان المرجع عبارة عن مقال في مجلة فإن التوثيق يكون كالتالي: (صاحب المقال، عنوان المقال، الإشارة إلى أنها مقال، الصفحة) وهذا ما يتعلق بالهامش، أما ذكر باقي المعلومات يكون في قائمة المراجع والمصادر كالتالي: (صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة مكان صدورها، الناشر إن وُجد، رقم العدد، سنة الصدور).
- د- إذا كان المرجع عبارة عن مطبوعة محاضرات جامعية أو بحث حر، فإن التوثيق في الهامش يكون كالتالي: (اسم ولقب المحاضر، عنوان المحاضرة، الصفحة) أما باقي المعلومات تم ذكرها في قائمة المصادر والمراجع كالتالي: (اسم ولقب المحاضر، عنوان المحاضرة، السنة، التخصص، القسم، الكلية، الجامعة، التاريخ).
- 4- شرحنا بعض المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بدراستنا والغير مفهومة في الهامش، وأشرنا إليهم من خلال الترقيم التهميش المناسب في الصفحة.
- 5- إذا وجدنا بالمصدر أو المرجع التاريخيين الهجري والميلادي أثبتناهما معا بالطريقة التالية:
- التاريخ الهجري/ التاريخ الميلادي.
 - وإذا أحدهما فقط أثبتنا وجوده.
- 6- قسمنا هذا الموضوع المعني بالدراسة إلى مباحث ثم مطالب ثم فروع.

7- تذييل البحث بالفهارس المتعارف عليها في البحوث العلمية.

ثامنا: خطة البحث

جعلنا هذه المذكرة في شكل مقدمة وثلاثة مباحث حيث احتوى كل مبحث على مطالب، وخاتمة وفهارس، وفيما يلي: نقوم بشرح هذه الخطة:

- المقدمة: تضمنت توطئة للموضوع ثم أهمية الموضوع وطرح إشكالية التي تفرع عنها مجموعة من الأسئلة الجزئية المتعلقة بالموضوع، ثم ذكرنا أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والأهداف المتبغاة منه، ثم قدمنا شرح موجز للدراسات السابقة له، وعرجنا على المنهج المتبع، أيضا المنهجية المتبعة في دراسته، وعرض بسيط للخطة، كما عرضنا بعض الصعوبات التي واجهتنا في معالجة هذا الموضوع.

- المبحث الأول: خصصناه لمختلف المفاهيم العامة في المخاطر البنكية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مطالب، أما المطلب الأول تطرقنا فيه إلى تعريف المخاطر البنكية ومصادرها، والثاني ذكرنا فيه أنواع المخاطر البنكية وأسبابها، والمطلب الثالث تكلمنا فيه عن أساسيات حول مخاطر رأس المال.

- المبحث الثاني: تناولنا فيه نسبة كفاية رأس المال في البنك الخارجي الجزائري، وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2013) وطرق مواجهة المخاطر على مستوى هذين البنكين، حيث قسمناه إلى ثلاثة مطالب أما المطلب الأول خصصناه لتقديم البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري ونسبة كفاية رأس المال فيهما خلال الفترة (2010-2013)، أما الثاني تناولنا فيه طرق مواجهة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري، والمطلب الثالث تحدثنا فيه عن طرق مواجهة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري.

- المبحث الثالث: أوجزنا فيه المقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر حيث قسمناه إلى مطلبين، أما المطلب الأول تناولنا فيه الفروق النظرية والتنظيمية والتطبيقية بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري، في حين أن المطلب الثاني تكلمنا فيه عن أوجه التشابه والاختلاف بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- في ظل الوضع الذي مرت به البلاد بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة من انقطاع جراء الظروف الصحية الصعبة بسبب انتشار جائحة كورونا أدى إلى عرقلة تواصلنا مع المؤسسات البنكية المعنية بالدراسة في بحثنا والحصول على المعلومات الكافية لإتمام هذا الموضوع.

- بعد توفر فرصة التواصل مع المؤسسات البنكية التي تعنيها دراستنا واجهنا مصطلح "خصوصية البنك" و"أسرار البنك" حالّ دون الحصول على المعلومات الجادة والحقيقية لمتابعة هذا الموضوع ومعالجته وعدم تقديمهم للإحصائيات المتعلقة بمخاطر رأس المال أدى ذلك إلى الاعتماد على الدراسات النظرية لهذا الموضوع.

المبحث الأول: مفاهيم عامة في المخاطر البنكية

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد وذلك لأهمية النشاطات التي يؤديها من إقراض أو استثمار أو تمويل... الخ.

إلا أنه مقابل ذلك يتعرض إلى مجموعة من المخاطر التي تحول بينه وبين القيام بمهامه على الوجه المطلوب، فهذه المخاطر تنشأ بسبب عدة عوامل مختلفة ومن مصادر متنوعة وفق أنواع متعددة وهذا ما تم استعراضه في هذا المبحث الذي عنوانه بمفاهيم عامة في المخاطر البنكية، وللتفصيل فيه قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، أما الأول تناولنا فيه تعريف المخاطر البنكية ومصادرها، والمطلب الثاني عرجنا فيه على المخاطر البنكية وأسبابها، وختمنا هذا المبحث بمطلب أخير نُقدم من خلاله عرض مختصر لمخاطر رأس المال البنكي.

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية ومصادرها

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تحول بينها وبين القيام بوظائفها، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء عملياتها سواء الخارجية بينها وبين البنوك الأخرى، الداخلية بينها وبين عملائها، وعلى هذا الأساس تضمن المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأهم مصادرها.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

قمنا في هذا الفرع بتعريف المخاطر البنكية كمركب وصفي ومركب إضافي بالتفصيل المناسب له.

أولاً-تعريف المخاطر البنكية كمركب وصفي:

1- تعريف المخاطر:

1.1-المخاطر لغةً: المخاطر من الخطر، وهي في اللغة بعدة معاني منها:

أ -بمعنى المثل: يقال فلان ليس له خطير أي ليس له نظير ولا مثل¹.

¹-ابن منظور، لسان العرب، 251/4.

ب-الإشراف على الهلاك¹: فعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مالمعمل في أيام أفضل منها في هذه؟ قالوا: ولا الجهاد؟ قال : ولا الجهاد، إلا رجل خرج يُحاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء». والشاهد في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (يُحاطر بنفسه وماله)، ويُحاطر أي أنه يفعل ما فيه خطر².

ج-الرهن: يُقال خاطرته على المال أي راهنته عليه³.

د-ارتفاع القدر والمنزلة: يُقال فلان ذو خطرٍ أي أنه ذو قدر⁴.

هـ-الرفع: جاء في حديث:(الاستسقاء والله ما يخطر لنا الجمل)⁵.

و -الحظ والنصيب: لحديث عمر في قسمة واد القرى: (فكان لعثمان منه خطر)⁶.

ز-الاهتزاز: يُقال خطر الرجل أي اهتز في مشيه وتبخر⁷.

ويلاحظ من المعاني اللغوية السابقة للخطر، أن الإشراف على الهلاك هو المعنى الأقرب إلى ما نحن فيه .

2.1-المخاطر اصطلاحاً: لها عدة تعريفات.

أ- في الاصطلاح الاقتصادي:

- "هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنةً بالمردود المتوقع الحصول عليه وكلما كان التغير في العائد أكبر كان الخطر أعلى"⁸.

- "هي الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين"⁹.

¹ -ناصر الخوارزمي المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب،

² -رواه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، حديث رقم: 969، 20/2.

³ -الفيومي، المصباح المنير، 173/1.

⁴ -ابن دريد، جهرة اللغة، 308/1.

⁵ -ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 46/2.

⁶ -ابن الأثير، مرجع نفسه، 46/2.

⁷ -زين الدين الرازي، مختار الصحاح، ص93.

⁸ -دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، ص40.

⁹ -مختار محمود الهائسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، 'مبادئ الخطر والتأمين، ص12.

- "هي مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه"¹.

- "هي فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة ويُقصد بالمخاطر أيضا احتمال تحقيق الخسارة مستقبلا أو احتمال النقص في الأصل"².

تُلاحظ الباحثين على أن هذه التعاريف السالفة الذكر تشترك في كون المخاطر عبارة عن توقع حدوث ضرر أو تراجع في تحقيق النتائج المخطط لها مستقبلا.

ب- في الاصطلاح الشرعي:

لفظ الخطر لم يرد في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة وإنما ورد معناه في لفظ مرادف له وهو الغرر³، والغرر لغةً هو ما تردد بين الوجود والعدم⁴، مثلاً كبيع السمك في الماء، والطير في الهواء⁵ والغرر ما يكون مستور العاقبة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده⁶.

والمخاطر في الاصطلاح الفقهي من وجهة نظر الدكتور حمزة عبد الكريم حماد هي "تصرف قد يؤدي إلى الضرر، وفعل يكون فيه عدم التأكد غالباً"⁷.

2- تعريف لفظ البنوكية :

1.2- البنوكية لغةً: من الناحية اللغوية أصل الكلمة لاتينية وهي (banco)، (بانكو)، وتعني مصطبة ويُقصد بها المكان الذي يقعد عليه الصرافون لتحويل العملة، ثم تطورت هذه اللفظة إلى أن أصبح القصد منها المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات إلا أن صارت في الأخير تعني المكان الذي تجري فيه المتاجرة بالنقود⁸.

¹- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، ص23.

²- عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدينات في البنوك الإسلامية، ص147.

³- طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية (مقال)، ص59.

⁴- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص343.

⁵- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص318.

⁶- السرخسي، المبسوط، 68/13.

⁷- حمزة عبد الكريم حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، ص32.

⁸- ينظر: نريمان بوشوارب، رأس المال الممتاز ودوره في مواجهة المخاطر البنوكية وفق معايير بازل 3، مذكرة ماستر، ص4.

2.2-البنكية اصطلاحاً:

-البنك التقليدي: هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أغراض الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما¹.

- "تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية"².

-البنك الإسلامي: هو البنك الذي يُساهم في ا. لقيام في تطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات وأنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي³.

- "هي البنوك الإسلامية التي تتميز معاملاتها عن معاملات البنوك التقليدية بأنها وهي تسعى إلى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية تعمل على تجسيد الفكر الإسلامي نظاماً جامعاً شاملاً لكل أوجه ومناحي الحياة"⁴.

من خلال التعريفات السابقة، الواردة في صياغة تعريف البنك، تلاحظ الباحثين أن البنك التقليدي هو عبارة عن مؤسسة مالية تعمل على إقراض الأموال لأصحاب العجز المالي المودع فيها من طرف أصحاب الفائض المالي لأجل استثماره، بخلاف البنك الإسلامي الذي هو عبارة عن مؤسسة مالية تخضع للضوابط الشرعية الإسلامية في مجال المعاملات المالية وتعمل على إحياء المنهج الإسلامي في مختلف التعاملات البنكية.

ثانياً- تعريف المخاطر البنكية كمركب لقبي: تعرف المخاطر البنكية بعدة تعريفات

منها:

¹-عبد الرؤوف أحمد علي محمد، الإدارة المالية للأعمال الدولية، ص307.

²محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ص8.

³-شهاب أحمد سعيدة العززي، إدارة البنوك الإسلامية، ص11.

⁴-محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، ص11.

- "هي احتمالية أن يتعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب في الإيراد المتوقع من الإستثمار أو نشاط معين"¹.

- "هي عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وأن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعبُ التنبؤ بها، أو أن المخاطر التي يتعرض لها البنك في نهاية الأمر هي التقلبات في القيمة السوقية للبنك"².

- "هي تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلب في القيمة السوقية للموجودات المالية، أو هي الآثار الغير مواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية مُتوقعة أو غير مُتوقعة تُؤثر على ربحية البنك ورأس ماله"³.

- "هي احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته"⁴.

- يتبين للباحثين مما سبق ذكره أن المخاطر البنكية هي عبارة عن تلك الخسائر التي يتعرض لها البنك سواء كانت مُتوقعة أو غير مُتوقعة، عند القيام بمهامه ومختلف نشاطاته والتي تؤدي إلى الإخلال بوظائفه في مرحلة من مراحلها، أو هي مجموعة من الأخطار التي تحيط بالعمل البنكي تؤدي لحدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة تؤثر على مجريات العمليات البنكية بشكلها الصحيح.

- أما المخاطر في البنوك الإسلامية هي المخاطر الناتجة عن عدم تحقيق العائد المتوقع من المشروع الاستثماري للعميل الذي قام بتمويله البنك الإسلامي، ولأن العلاقة بين العميل والبنك

¹ - ريمة حيدر شيخ السوق، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية (مقال)، ص162.

² - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ص231.

³ - نبراس محمد عباس العامدي، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية (مقال)، ص173.

⁴ - الجوزية جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة (مقال)، ص80.

الإسلامي قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة قام هذا الأخير -أي البنك الإسلامي- بتحمل تبعات هذا الفشل، بناءً على قاعدة (الغنم بالغرم)، على عكس ما تقوم به البنوك التقليدية في التعامل مع عملائها فإن أساس العلاقة بينها قائمة على المديونية والمراباة¹.

الفرع الثاني: مصادر المخاطر البنكية

تناولنا في هذا الفرع مصادر المخاطر البنكية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. أولاً-مصادر المخاطر البنكية في البنوك التقليدية: ترجع المخاطر البنكية إلى عدة مصادر منها:

1-المخاطر النظامية²(المخاطر العامة):ويقصد بها المخاطر التي تؤثر بطريقة مباشرة على النظام المصرفي، لكونها متعلقة بحالة عدم التأكد³ و التنبؤ الدقيق بما يستحدث من وقائع وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثال ذلك: ارتفاع حدة التضخم.

2-المخاطر الغير نظامية⁴(المخاطر الخاصة): وتتعلق بالمخاطر الداخلية للبنك وبالتنويع في المحفظة الاستثمارية، يُجنب البنك الوقوع في مثل هذا النوع من المخاطر⁵

3-المنافسة: حيث اشتدت المنافسة في السوق البنكي على اثر إقرار اتفاقية تحديد الخدمات المالية والبنكية سنة 1997، وفق المنظمة العالمية والتي اتخذت ثلاث اتجاهات رئيسية و المتمثلة في ما يلي:

¹- ينظر: محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، ص 27-28.

² -تعرف بأنها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، بوعلي دليلة، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ص 18.

³ - من أهم صفات الخطر بمعنى أنه غير مؤكد الوقوع وغير مستحيل الوقوع. برعي عثمان الشريف عبد العزيز، تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبه لدى شركات التأمين المباشر، ص 31.

⁴ - ويقصد بها ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يمكن إرجاعه إلى ظروف المشروع أو الصناعة التي ينتمي إليها وتؤدي هذه المخاطر إلى تقلب التدفقات النقدية والمالية للمشروع، سليمان عادل، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، ص 183.

⁵- ينظر: خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، ص 4.

*الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء ما تعلق بالسوق البنكية المحلية أو السوق البنكية الدولية.

*الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات الأخرى.

*الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المالية والبنكية.

4-التطورات التكنولوجية: تميزت ثورة المعلومات بعمليات التحويل الإلكتروني للأموال و البطاقات البلاستيكية، إلى جانب ذلك تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها¹.

ثانيا-مصادر المخاطر في البنوك الإسلامية: تواجه البنوك الإسلامية العديد من المخاطر ويمكن إعادتها إلى المصادر التالية:

1-مخاطر مصدرها عوامل داخلية:

1-1-مخاطر مصدرها العملاء: أي أنها ناشئة بسبب التعامل نفسه ومقوماته بقصد أو بدون قصد، وتتعلق بما يدعى الجدارة التمويلية للتعامل، لذا يمكن إرجاع مخاطر العميل - عدم الوفاء- إلى المخاطر الأخلاقية ، ومخاطر متعلقة بالمركز المالي².

1-2-مخاطر مصدرها نوعية الموارد البشرية المتاحة: وتكون هذه المخاطر من خلال:

*عدم التخصص في الجانبين الشرعي و البنكي معا: نظرا لقلّة المتخصصين والخبراء والأكفاء في المجالين الشرعي والبنكي، أدى ذلك لتوظيف خريجي الدراسات البنكية من طرف البنوك الإسلامية اضطرارا، لأجل تكوين جهازها الإداري والتنفيذي، واختيار الكوادر البشرية ذوي التأهيل البنكي التقليدي كان له عوقب كبيرة على البنوك الإسلامية.

¹-ينظر: بن تومي صفية، إستراتيجية البنوك التجارية في معالجة مخاطر القروض، ص45.

²-ينظر: زايدي مريم، إتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، ص33.

*عدم تحري الموظفين شرعية المعاملات: لوجود مجموعة من العاملين الذين لا يهتمون بشرعية المعاملة في البنوك الإسلامية، ولا الالتزام بالفتاوى أو إطلاع هيئة الرقابة الشرعية على نخط المعاملات التي يقومون بتنفيذها وهذا الأمر في غاية الخطورة.

*تعدد آراء المراقبين الشرعيين في الحكم على النشاطات البنكية: يوجد في كل بنك من البنوك الإسلامية هيئة الرقابة سواء كانت صغيرة أو كبيرة من الناحية العلمية، هذا الذي أدى إلى ظهور عدد من الآراء الفقهية والاقتصادية المتعددة في المسألة الواحدة، الأمر الذي استدعى وجود قنوات اتصال بين الهيئات الرقابية في البنوك بحيث يساعد على توحيد الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية، مما سيؤدي إلى توحيد المعاملات البنكية الإسلامية.

*النظرة التقليدية من قبل العملاء للبنوك الإسلامية: انتشار قواعد التعامل التقليدي في المجتمعات الإسلامية أوجد صعوبات لدى العاملين وضاعف جهدهم ليقوموا بتوضيح الفرق بين التعامل في هذا النوع والتعامل الربوي للعميل، وأيضاً شرح المعاملة نفسها وبيان طريقة تنفيذها وذلك لإعادة تشغيل الوعي لدى الزبائن¹.

2-مخاطر مصدرها عوامل خارجية:

وتبرز هذه المخاطر من البيئة التي يعمل فيها البنك الإسلامي ومن الأمثلة التوضيحية: تلك المخاطر المرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة لاسيما أن البنوك الإسلامية تعمل في بيئة تشريعية وتنظيمية مصممة لتناسب مع العمل البنكي التقليدي، الذي يختلف تماماً عن العمل البنكي الإسلامي، مثال ذلك احتياجاتها من السيولة عند الضرورة وذلك مرده إلى أن البنك المركزي لا يقدم قروضا حسنة من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للبنوك الإسلامية بأي حال من الأحوال أن تتعامل بالربا².

¹- ينظر: زايد مریم، إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال، مرجع نفسه، ص 33.

²- محمد عبد الرحمن عبد الحی، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص 28.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وأسبابها

تتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك بتنوع العمليات التي يمارسها، فبعد التعرف على المخاطر البنكية ومصادرها، نعرض في هذا المطلب أهم الأنواع التي تندرج تحت هذه المخاطر وأسبابها.

الفرع الأول: المخاطر البنكية المالية

أدرجنا في هذا الفرع أنواع المخاطر البنكية المالية والتي من بينها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

-المخاطر المالية¹ وتتمثل في:

-مخاطر الائتمان: هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها² وتنجم عادة عند قيام البنك بمنح العملاء قروضا واجبة السداد في الوقت المحدد مستقبلاً، إلا أن العميل يفشل في الوفاء بالتزاماته بالدفع، عند حلول موعد إرجاع تلك القروض³.

وتتمثل هذه المخاطر في البنوك الإسلامية في شكل مخاطر تسوية أو مدفوعات، تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً مثلاً ذلك (في عقد السلم أو الإستصناع) أو أن يكون عليه أن يُسلم أصولاً (كما في بيع المراجعة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، فيؤدي ذلك إلى تعرضه لخسارة محتملة، وتأتي أيضاً مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (كالمضاربة أو المشاركة) عند عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف وقت حلول أجله، وقد تكون هذه المخاطر نتيجة تباين المعلومات عندما لا يتوفر لدى المصارف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي تم تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة، ولكون عقود المراجعة هي عقود متاجرة، وتنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر

¹-وهي المخاطر التي ترتبط بهيكل رأس المال وقدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات والمصاريف الثابتة، ينظر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر المالية، ص366.

²-ينظر: لعزوز علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية (مقال)، ص324.

³-يُنظر: رمة حيدر شيخ سوق، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية في سورية (مقال)، ص162.

والمستفيد من التمويل هذا الأخير الذي تعثر أدائه في تجاربه بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به¹.

-مخاطر السيولة: هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، جراء التدفق الغير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب التغير المفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة²، وعندما تكون السيولة غير كافية يتعذر على البنك الحصول على أموال كافية³.

فقد يتسبب هذا النوع من المخاطر من خلال إتباع سياسة ائتمانية غير رشيدة أو لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديها، بحيث يحدث عدم توافق زمني، بين استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك⁴ وتنشأ هذه المشكلة عن مخاطر السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباينا بين عرض الموجودات السائلة والطلب عليها، لا يستطيع البنك السيطرة على أصوله من الودائع⁵، وتعود أسباب هذا النوع من المخاطر إلى العوامل التالية:

*ضعف التخطيط لتوفير السيولة اللازمة والذي يؤدي إلى عدم التناسق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم .

*سوء توزيع الأصول مما يؤدي إلى صعوبة تسيلها.

*التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

*التعثر في السداد بسبب الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال⁶.

¹- يُنظر: طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ص 64-65.

²- ينظر: سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ص 231.

³ -حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، ص 90.

⁴- ينظر: عبد الناصر براني أبو شهب، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص 69.

⁵ ينظر: عامر فاضل توفيق خبوكة، قادر عبد الرحمن، تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الأمان المصرفي، ص 264.

⁶ -أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، ص 64.

حيث تم تكييفها شرعا على أنها المخاطر الناشئة عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية حيث أنها تقلل من قدرة البنك عن الوفاء بالتزاماته في موعدها، كما تُعد المقياس الحقيقي في ذلك-أي لكفاءة السيولة- هو مدى قدرتها على تحويل أصولها إلى نقد، وبما أن طبيعة صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية لا يمكن تحويلها و تصفيتها بسهولة، لكونها تعمل في مجال الاقتصاد الحقيقي¹.

وقد تكون مخاطر السيولة أكثر شدة في البنوك الإسلامية نظرا لطبيعة هذه البنوك ولأسباب منها:

- أ- أن المصارف لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية إحتياجاتها للسيولة عند الصدور.
- ب- ولا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الاسمية.
- ج- معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية، وتعتبر قرضا حسنا من المودع للبنك حيث يلتزم البنك بضمانه وسداده عند الطلب².
- مخاطر السوق: تعرف مخاطر السوق على أنها التقلبات في داخل المؤسسة نتيجة التغيرات في أسعار السلع أو أسعار الصرف³، وهي أيضا المخاطر التي تحدث نتيجة التغير غير المتوقع لأسعار السلع والخدمات وغيرها من الأصول المالية مقارنة بما تم توقعه من قبل البنك، الأمر الذي يعود بالسلب على سيولته ما يؤدي إلى الحد من نشاطه والتأثير على ربحيته⁴.
- تواجه البنوك المخاطر المشتركة الموجودة في الأسواق غير المستقرة وتكون مخاطر السوق عادة في عدم استقرار مؤشرات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف وتغير قيمة النقود... الخ، حيث أن تحركات الأسعار قد تنتج عنها أرباح أو خسارة بالنسبة للبنك⁵، فهذه المخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك وخارجها لخسائر نتيجة تقلب الأسعار في السوق لمخاطر تقلب

¹- ينظر: محمد البتاجي، نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها(مداخلة)، ص 17.

²- ينظر: مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، ص 88.

³- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي، ص 272.

⁴- ستاة دلال، دور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءة الاستخدامية للمصارف الإسلامية، أطروحة، ص 94.

⁵- ينظر: أمينة بوزيدي، دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي، ص 18.

أسعار الفائدة، الأسهم، السلع، الخيارات¹ كما تم تسميتها في التعاريف الشرعية بمخاطر أسعار السلع لأنها تنتج أساساً من تقلب أسعار السلع المتعلقة بأنشطة المصارف الإسلامية². ويرجع المصدر في ظهور هذه المخاطر في البنوك الإسلامية إلى التداول المتكرر للأدوات والأصول في السوق التي تنشأ إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية.

الفرع الثاني: المخاطر البنكية الغير مالية

أدرجنا في هذا الفرع أنواع المخاطر البنكية الغير مالية والتي من بينها المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية

-المخاطر التشغيلية: هي المخاطر التي تتعرض للخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو تلك التي تنشأ عن أحداث ومتغيرات خارجية³.

هذا النوع من المخاطر مرتبط بالعمل اليومي في البنوك⁴، فعند ممارسة الأنشطة المختلفة التي ينتج عنها مجموعة من الأخطاء المختلفة منها:

أ- الأخطاء البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل.

ب- الأخطاء الفنية التي تنتج عن تلف الحاسوب أو أجهزة الاتصالات.

ج- أيضاً الأخطاء المتعلقة بعدم الدقة عند تنفيذ العمليات⁵.

-يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة عندما لا يتوفر البنك الإسلامي على الموارد البشرية الكافية والمدرية تدريباً كافياً وذلك من أجل القيام بجميع العمليات المالية الإسلامية⁶.

¹ ينظر: أحمد القمزي وآخرون، قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية، ص23.

² ينظر: عادل عبد الرحمان بن أحمد القزي، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، ص121.

³ ينظر: نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص6.

⁴ ينظر: محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ص66.

⁵ ينظر: نائل فتحي محمد وهدان، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، ص16.

⁶ ينظر: الأخضر لقيطي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ص10.

- كما تشير هذه المخاطر إلى احتمالات التغيير في مصارف التشغيل بشكل أكبر مما هو متوقع، فهي تتعلق بالأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين ولأن أداء التشغيل يركز على التكنولوجيا التي يمارسها البنك، فإن كفاءة نظام البنك من عدمه في تقديم المنتجات راجع إلى نجاح الرقابة على هذا الخطر¹.

-المخاطر القانونية: ويقصد بها حدوث التزام غير متوقع أو نقد جانب من قيمة أصل نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم، أو عدم كفاية المستندات².

-يعتري العمل المصرفي أشكال مختلفة من المخاطر القانونية، التي تشكل مخاطر انعدام قيمة الموجودات أو كون الالتزامات أكبر من المتوقع ويرجع هذا إلى نقص المشورة القانونية والوثائق ذات الصلة، وقد تفشل القوانين السارية في حل المسائل القانونية فيما يتعلق بالبنوك، كما يمكن أن تكون هناك نتائج أوسع نطاقاً لقضية معروضة على المحكمة بشأن مصرف معين، وكذلك فإن القوانين المتعلقة بالبنوك تتعرض بشكل خاص للمخاطر القانونية عندما تدخل في أنواع جديدة من المعاملات، حينما لا يكون الحق القانوني لطرف مقابل حق ثابت بشأن دخوله كطرف في معاملة ما³.

ولأن طبيعة العقود المالية الإسلامية تختلف فيما بينها فإن البنوك الإسلامية تواجه جملة من المخاطر من جانب توثيق العقود وتنفيذها.

ولعدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد تم العمل على تطوير العقود وفق التعاليم الشرعية والقوانين المحلية والاحتياجات الراهنة في إطار فهم البنوك الإسلامية لها.

¹- ينظر: أحلام بوعبدلي، عبد الرزاق خليل، تقديم أداء البنوك التجارية، ص 104.

²- ينظر: سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ص 268.

³- ينظر: سمير الخطيب، المرجع نفسه، ص 80-81.

-ثم إن المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية، ترتفع في حالة عدم وجود العقود الموحدة والنظم القانونية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر¹

-**المخاطر الإستراتيجية:** وهي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل².

-عند قيام إدارة البنك باتخاذ قرارات خاطئة التنفيذ أو عدم اتخاذها في الوقت المناسب هذا الذي يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة نتيجة الإخلال برسم خطط إستراتيجية لمعظم نشاطات البنك³.

-ويدعى كذلك خطر السياسة المالية فهو ناتج عن غياب إستراتيجية واضحة وملائمة للمؤسسة البنكية⁴.

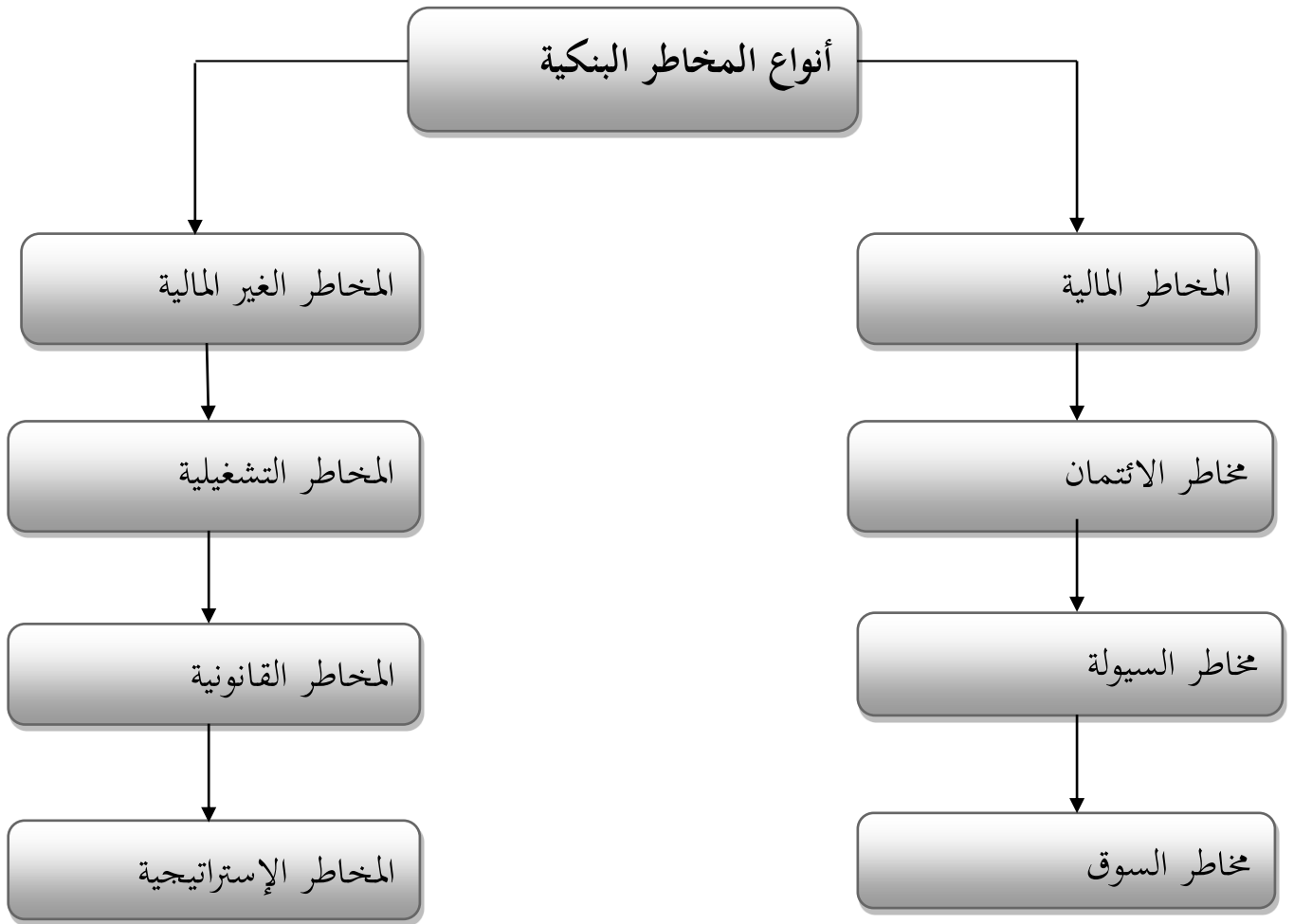
¹-ينظر: الأخضر لقلبي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص11.

²-ينظر: ربما حيدر شيخ السوق، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مرجع سابق، ص163.

³-ينظر: رندة محمد سعيد أبو شعبان، التدقيق المحاسبي في تقديم إدارة المخاطر التشغيلية، ص42.

⁴-ينظر: عزوز أسماء، تسيير المخاطر البنكية باستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر، ص11

الشكل (01): أنواع المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

1-الأخضر لقلبي وحمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ص 07-12.

2-دلال ستاتة، دور المخاطر في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءة الإستخدامية للمصارف الإسلامية، ص 07-91.

الفرع الثالث: أسباب المخاطر البنكية

خصصنا هذا الفرع لتحديد أسباب المخاطر البنكية في البنوك التقليدية وكذا البنوك الإسلامية.

- أسباب المخاطر البنكية في البنوك التقليدية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق¹.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية.
- تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل².

ب-أسباب المخاطر في البنوك الإسلامية:

- ترجع المخاطر في البنوك الإسلامية إلى عدة عوامل منها:
- افتقار البنوك الإسلامية إلى بعض المتطلبات الأساسية كموارد المالية المناسبة والخبرات الاستثمارية المناسبة والأجهزة المعاونة والنظم.
- حادثة النظام المصرفي الإسلامي، إذا أن هذه المصارف في بداياتها بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة، لنستطيع أن نُثبت أقدامها في السوق المصرفية، وهو ما لا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل.

¹-بن تومي صفية، إستراتيجية البنوك التجارية في معالجة القروض، مرجع سابق، ص46.

²-هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3، ص11.

-المفاهيم الاجتماعية الخاطئة السائدة، حيث يُنظر للبنوك الإسلامية على أنها مجرد مؤسسات خيرية لا تهدف إلى تحقيق الربح وأنها بنك مثل البنوك التقليدية يتعامل بالربا تحت مسميات مختلفة¹.

-مؤثرات البيئة المحيطة إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية منها التشريعات والإجراءات التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية بالإضافة إلى إخضاع البنوك الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تُقرها البنوك المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل البنكي الإسلامي كما تواجه البنوك الإسلامية مشاكل في السياسة المالية².

المطلب الثالث: وظائف رأس المال البنكي ومخاطره

يعتبر رأس المال أحد ركائز البنوك ومواردها من خلال الوظائف التي يؤديها و المخاطر التي يتعرض لها هذا البنك ، جراء التعامل الغير رشيد لرؤوس الأموال وهذا ما نحن بصدد تقديمه في هذا المطلب الذي يتناول تعريف رأس المال البنكي وبيان وظائفه و مخاطره تجاه النظام البنكي.

الفرع الأول: تعريف رأس المال البنكي

تناولنا في هذا الفرع تعريف رأس المال البنكي كمركب وصفي ومركب إضافي بالتفصيل المناسب له

أولاً-تعريف رأس المال البنكي كمركب وصفي:

أ-تعريف رأس المال:

أ-1-رأس المال لغة:أصله المال المدَّخَرُ أو الموظف في الاستثمار³ أي أنه جملة المال المستثمر في عمل ما⁴، وهو ركن هام في الاستثمار أما ثمرات استثماره فهي:الربح والعائدو

¹ -جوزية جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر(مقال)، مرجع سابق، ص81.

² -الجوزية جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر(مقال)، مرجع نفسه، ص81.

³ -محمد عمارة، المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص239.

⁴ -أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، 836/2،

الفائدة¹ وأصل الكلمة أيضا المال بلا ربح ولا زيادة قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ زُؤُوسٌ أَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾²، ويسمى كذلك صلب المال³ فعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: "عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ولم يجد بها ماء يُستعذب به غير بئر رومة⁴، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « من يشتري بئر رومة فيجعل دلاءه مع دلاء المسلمين، بخير له منها في الجنة؟ فاشتريتها من صلب مالي⁵، والشاهد في هذا الحديث قوله « من صلب مالي «، أي من أصل مالي و رأس مالي⁶.

مما سبق ذكره من المعاني في تعريف رأس المال لغةً، يظهر لنا أن رأس المال هو المال بلا ربح ولا زيادة.

أ-2-تعريف رأس المال اصطلاحاً:

"هو مجموعة من الموارد غير المتجانسة الناتجة عن عملية إنتاجية سابقة، والتي تُستخدم في إنتاج سلع جديدة، أو بعبارة أخرى هو عمل مخزون مُتضمن في سلعة تستخدم بغرض إنتاج سلعة أخرى"⁷.

"كما يُعرف بأنه مجموعة التكاليف التي تقوم عليها السلعة وتساوي مجموع الثمن والتكاليف الأخرى كالنقل والتخزين ونحو ذلك"⁸.

يتبين لنا مما سبق ذكره أن رأس المال هو ما ينفق من سلع لتحصيل سلع أخرى.

¹ - محمد عمارة، المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، المرجع، مرجع سابق، ص239.

² - سورة البقرة، آية 279.

³ - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص218.

⁴ - رواه الترمذي في سننه، كتاب أبواب المناقب، باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، حديث رقم: 3703، 68/6، حديث حسن.

⁵ - رواه الترمذي في سننه، كتاب أبواب المناقب، باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، حديث رقم: 3703، 68/6، حديث حسن.

⁶ - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص219.

⁷ - عبد الحفيظ بن ساسي، ضوابط الاستثمار في الإقتصاد الإسلامي، ص19.

⁸ - محمد رواسي القلعجي، معجم لغة الفقهاء، ص217.

ب-تعريف البنكي: قد تم تعريف مصطلح البنك في المطلب الأول من هذا المبحث الذي هو بعنوان تعريف المخاطر البنكية ومصادرها، بالشرح المناسب له.

ثانياً-تعريف رأس المال البنكي كمركب لقي:

-هناك اختلاف في تحديد مفهوم رأس المال البنكي:

فالبعض الأول قد عبر عنه في كونه تلك الأموال التي تعود ملكيتها للمساهمين (أي الأموال المملوكة) المتمثلة¹ في:

-رأس المال المدفوع: المتمثل في الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة وبالتالي استبعاد الأسهم الممتازة المتراكمة القابلة للاستدعاء أو القابلة إلى التحول إلى مديونية².

-الاحتياطات: ويقصد بها تلك التي تتكون من الأرباح الغير موزعة والتي تدعم المركز المالي للبنك وتحفظ رأس ماله من أي اقتطاع في حالة وقوع خسارة ما، وتعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك³

-الأرباح المحتجزة: تمثل جزء من حقوق المساهمين وتعتبر مورد ذاتي للبنك يساعده على التطور والنمو⁴.

في حين أن البعض الآخر يرى بأن رأس المال البنكي هو عبارة عن مجموع تلك الأموال طويلة الأجل والدائمة، إضافة للأموال المملوكة للمساهمين يشمل رأس المال الاقتراض متوسط

¹-موني يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، ص23.

²-حمدي محمد حمدي مصبح، واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطورها، ص26.

³ -عائشة شرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، ص196.

⁴-حباة عبد الله، توفيق غفصي، تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي، ص 115.

وطويل الآجل المقدم من طرف المساهمين، ومن غيرهم وهذا ما لوحظ في مقررات لجنة بازل¹ خلال تقسيمها لرأس مال البنك إلى قسمين²:

1- رأس المال الأساسي: هو رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطي القانوني، يضاف إليها احتياطات أخرى³.

2- رأس المال التكميلي: يشمل احتياطات غير المعلنة إضافة إلى احتياطات إعادة تقسيم الأصول، إضافة إلى احتياطات مواجهة الديون المتعثرة إضافة إلى الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين، إضافة إلى الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة)⁴.

-تعريفات أخرى لرأس المال البنكي:

*أنه مجموع كلا من الأسهم المدفوعة والأرباح غير الموزعة واحتياطات البنك ويطلق عليه بحق الملكية ويضاف إليه المخصصات التي يمنحها البنك لمواجهة الخسائر الغير متوقعة في أنشطته والخاصة بالإقراض والاستثمارات.

*ويُعرف بأنه صافي موجودات البنك أي الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات⁵.
*هو مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع المساهمين عند بدء تكوينه و أية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات سواء كانت نقدية أم عينية⁶.

¹-تأسست في 1975، تضم ممثلين عن السلطات النقابية، مهمتها العمل على زيادة فعالية التنظيمات المصرفية والرقابة على المصارف، بحسب قواعد العمل المصرفي حول العالم بهدف تعزيز الاستقرار المالي، ينظر: أحمد القمزي وآخرون، قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية، ص3.

²-موني، يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، مرجع سابق، ص24.

³-بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل، ص409.

⁴-ينظر: سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ص289.

⁵-ينظر: سجي فتحي محمد الطائي، الرملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية(مقال)، ص84.

⁶-محمد أحمد جابر، مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المراجعة والمحاسبة الإسلامية، ص28.

*هو مقدار الأموال التي تحمي البنك عند التعرض إلى الخسائر ويُعد بمثابة التمويل الذي يأتي من الديون، وحق الملكية والذي يعمل على دعم موجودات البنك طويلة الآجل ويعمل كمستوعب للخسائر¹.

مما سبق عرضه من تعريفات رأس المال البنكي اتضح لنا أنه عبارة عن مقدار الأموال التي يحصل عليها البنك من طرف المساهمين لأجل توظيفها في مختلف أنشطته البنكية والتي تمكنه من مواجهة الخسائر التي يتعرض لها.

الفرع الثاني: وظائف رأس المال البنكي ومخاطره

خصصنا هذا الفرع لذكر وظائف رأس المال البنكي ومخاطره.

أولاً- وظائف رأس المال البنكي :

لرأس المال البنكي عدة وظائف من بينها:

*تمويل المباني والتجهيزات التي يستخدمها البنك: يتم تمويل هذه الأصول عن طريق رأس المال المدفوع ولا يتم تمويله عن طريق الودائع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا في حالة التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي يتم أدائه إلا عند تصفية البنك².

*التوظيف في بداية حياة البنك: يعتمد البنك في الحصول على الأموال من رأس ماله، حيث يصعب عليه في بداية مزاولته نشاطه الحصول عليه من مصادر أخرى، لذلك فإن رأس المال يلعب دوراً هاماً في تمويل عملياته الإقراضية والاستثمارية خلال الفترة الأولى من حياته³.

*وظيفة الحماية: يقوم نشاط البنك بشكل كبير على الدفع المالي، وفي هذا الصدد يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين تجاه أي خسارة أو خطر يتعرض له البنك، مثال ذلك الفشل في تحصيل بعض القروض.

¹- محمد حسن رستم، علاء داشي زعيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل على ربحية المصرف، ص138-139.

² - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، ص190.

³ - أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، ص50.

*الوظيفة التنظيمية: يعمل رأس المال على تلبية متطلبات القوانين والتشريعات التنظيمية والتي تتطلب حد أدنى من رأس المال كشرط للحصول على التراخيص بمزاولة العمل البنكي¹.

-ثانيا: مخاطر رأس المال البنكي

-من المعروف أن رأس مال البنك يخدم كصمام أمان لاستيعاب المخاطر التي قد تنجم عن العمليات البنكية²، وتنشأ هذه المخاطر من خلال عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والمتمثلة في انخفاض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للتزامات البنك، أي أنه عند اضطراره إلى تسييل جميع أصوله يؤدي ذلك إلى عدم مقدرة على سداد جميع التزاماته فتنعكس هذه الخسائر المتحققة على كلا من المودعين والدائنين.

فهي ترتبط بمخاطر جودة الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق ذكرها، فهناك علاقة طردية بين زيادة المخاطر التي يتحملها البنك ومقدار رأس المال المطلوب حتى يتمكن هذا الأخير من مزاولة نشاطه، بالإضافة إلى أن مخاطر رأس المال تتأثر بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك أي مقدار الأرباح التي يتبعها البنك أي مقدار الأرباح التي يوزعها ومقدار الأرباح التي يحتجزها³. ولأجل ذلك تهتم البنوك الإسلامية المركزية، إما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، الأمر الذي يضمن الحقوق للمودعين والدائنين⁴.

¹ - سهام براح، إلهام كشكوش، تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال، ص39-40.

² -صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، ص98.

³ -طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، ص95.

⁴ -أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي، ص104.

خلاصة المبحث الأول

تناولنا في هذا المبحث المفاهيم العامة في المخاطر البنكية مع الإمام بما يتعلق بتعريف المخاطر البنكية (كمركب إضافي و مركب وصفي)، ولهذه المخاطر عدة مصادر منها ما تعلق بالبنوك التقليدية (مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية... الخ)، ومنها ما تعلق بالبنوك الإسلامية (عدم تخصص الموظفين في الجانب الشرعي والبنكي معا وعدم تحريمهم الشرعية المعاملات). كما اقتضت هذه الدراسة على تقسيم المخاطر البنكية إلى قسمين أساسيين:

1 - المخاطر المالية وتتمثل في (مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة ومخاطر

السوق).

2- المخاطر الغير المالية: منها ما يلي (المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، المخاطر الإستراتيجية). ولقد دعت جملة من الأسباب إلى وجود هذه المخاطر البنكية والتي تختلف بين البنوك التقليدية | والبنوك الإسلامية، ثم عرجنا في هذا المبحث على المفاهيم الأساسية لرأس المال البنكي وأهم وظائفه ومخاطره.

المبحث الثاني: نسبة كفاية رأس المال في البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010/2013) وطرق مواجهة المخاطر على مستوى هذين البنكين

تعتمد البنوك في تسيير مهامها على نظامين الأول نظام اقتصادي تقليدي والثاني نظام اقتصادي إسلامي، ولمعالجة هذا الجزء من البحث قمنا بتمثيل النظام الاقتصادي التقليدي ببنك الخارجي الجزائري، في حين اعتمدنا على بنك البركة الجزائري، كنموذج للنظام الاقتصادي الإسلامي وهو ما تم إدراجه في هذا المبحث الذي كان بعنوان مخاطر رأس المال في بنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2013).

ونظرا لعدم توفر المعلومات الكافية حول الإحصائيات المتعلقة بمخاطر رأس المال التي تعرض لها كلاً من البنك الخارجي الجزائري (وكالة تقرت) وبنك البركة الجزائري (وكالة الوادي) محل الدراسة، فارتأينا أن نعتمد على نسبة كفاية رأس المال كمعيار لمعرفة قدرة البنك على التعامل وتغطية مخاطر رأس المال التي يواجهها كلا البنكين مع إلغاء دور الوكالتين و الاكتفاء بالدراسات السابقة المتعلقة بالبنك الأم للوكالتين، وتقليص فترة الدراسة بالسنوات الآتية: (2010-2013)، والتعرض لأهم الطرق التي ينتهجها كلا البنكين لمواجهة هذه المخاطر.

وانطلاقاً مما ذكر أعلاه قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تم تقديم كلاً من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري وعرض نسبة كفاية رأس المال فيهما خلال الفترة (2010-2013) وذلك في المطلب الأول أما المطلب الثاني يتعلق بطرق مواجهة المخاطر في بنك الخارجي الجزائري، وختمنا هذا المبحث بمطلب ثالث بعنوان طرق مواجهه المخاطر في بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: تقديم بنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري

ونسبة كفاية رأس المال فيهما خلال الفترة (2010-2013).

قمنا في هذا المطلب بتقديم كلا من البنكين، البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري وعرض نسبة كفاية رأس المال فيهما خلال الفترة (2010-2013)، حيث نتناول في الفرع الأول منه ملخص بسيط للتعريف بالبنكين في حين أننا عرضنا نسبة كفاية رأس المال في كلا البنكين في الفرع الثاني من هذا المطلب .

الفرع الأول: تقديم بنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

ويتم في هذا الفرع التعرف على بنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري من خلال عرض نشأة وتطور وأهداف، والهيكل التنظيمي ووظائف كلا منهما.

أولاً: تقديم البنك الخارجي الجزائري

1 - النشأة والتطور: تم تأسيس بنك الجزائر الخارجي¹، في 1/10/1967 بموجب المرسوم 204-67 برأس مال قدره 210 مليون دينار جزائري، وكان هدفه الرئيسي هو تسهيل وتنمية الرابطة الاقتصادية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى، حيث تم اكتتاب رأس مال البنك بصفة خاصة من قبل الدولة بتاريخ 01/06/1968 وبعد ذلك وفق قانون 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 أصبح البنك مؤسسة ذات أسهم، حيث وصل رأس مالها 1 مليار جزائري وكان محتكر من قبل القطاعات الأساسية للمحافظة التجارية للبنك ، وفي سنة 1991 حقق

¹ - بنك الجزائر الخارجي: هو مؤسسة وطنية تهدف إلى تسيير وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى، وتعمل على تنمية المجالات الاقتصادية وتهدف أيضا إلى تحفيز العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم، نورة مسلوب، ذهنية عكوش، إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل، ص 49.

رأس مال البنك زيادة مقدرة ب600 مليون دينار جزائري، لكي يصل إلى 1.6 مليار دينار جزائري، وفي مارس 1996 وصل إلى 5.6 مليار دينار جزائري، وله علاقة بشبكة تضم 1450 مراسل شبكي ، متواجد بحوالي 41 دولة¹.

2 - الأهداف: فقد وضع بنك الجزائر الخارجي مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- أ- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
- ب- تحسين وجعل التسيير أكثر فاعلية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
- ج- التسيير الديناميكي لخزينة البنك وتقوية الرقابة على مستوى مختلف المراكز المسؤولة².

3- الوظائف: لبنك الجزائر الخارجي العديد من الوظائف نذكر منها:

- أ- تمويل القطاعات العامة والخاصة عند قيامه بعدة صفقات مع متعاملين أجنب.
- ب- تقديم المعلومات الخاصة بإمكانية التمويل للمستوردين والمصدرين الجزائريين³.
- ج- فحص كل أنواع القروض الممنوحة والسلفيات سواء التي بالضمانات أو بدون ضمانات⁴.

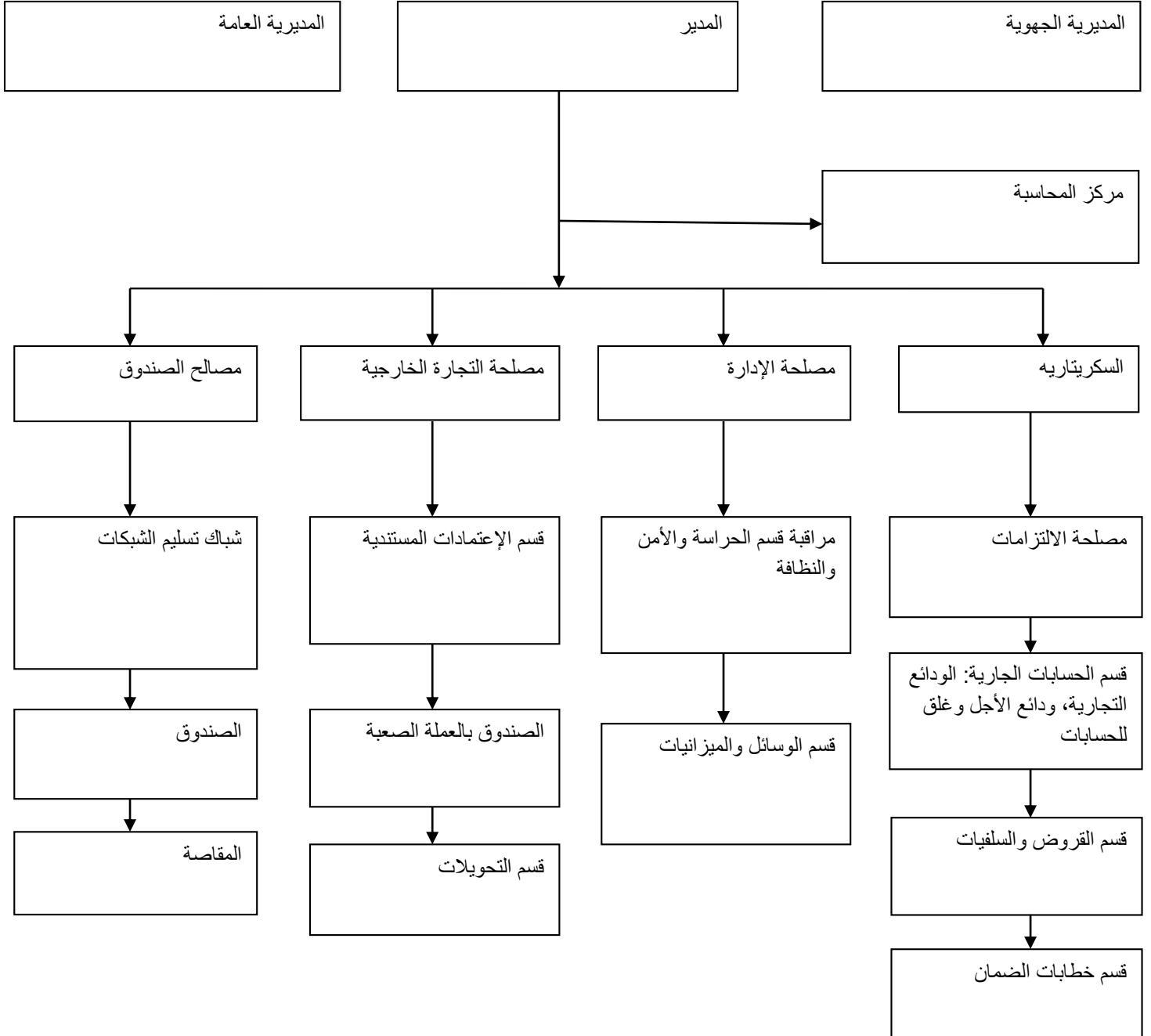
¹ - جعفر إيمان ودحمان فاطمة الزهراء، فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية، ص 37-38.

² - سامي فؤاد براك، دور البنك الخارجي الجزائري BEA - وكالة أم البواقي رقم: 051 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 126.

³ - جعفر إيمان، دحمان فاطمة الزهراء، فعالية الرقابة المصرفية على البنوك التجارية، مرجع نفسه، ص 42.

⁴ - نصر الدين الجعل، وآخرون، دور الضمانات البنكية الدولية في إدارة مخاطر التجارة الدولية، ص 40.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع:

وقاد مروي، الأدوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر، ص 73.

ثانيا: تقديم بنك البركة الجزائري

أ - **النشأة والتطور:** بنك البركة الجزائري¹ هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دينار جزائري، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، في إطار قانون 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، وللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية².

ب - أهداف البنك: نلخص أهم بنك البركة الجزائري في ما يلي:

- تطوير وسائل جذب الأموال وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب الغير ربوي.
- تطوير أشكال التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات.
- إنشاء النماذج المالية والمصرفية المتفقة مع مبادئ الإسلامية باستخدام أحدث الطرق³.

¹ - تعريف بنك البركة الجزائري: هو بنك إسلامي تجاري يقوم بالائتمان للمنشآت العامة والخاصة في الميدان التجاري والصناعي والعقاري ابتداء من 2006، كما أنه يعتبر بنك الودائع من الأفراد والمؤسسات زيادة على ذلك فهو يقوم بمنح القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات ويقوم أيضا بتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها. زينب كلال، المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية، ص 103.

² - <http://www.albaraka-bank.com>، يوم: 10-03-2020م، في الساعة: 18:30.

³ - صفاء حمادي، تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر، مرجع سابق، ص 45.

ج - الوظائف: يقوم بنك البركة الجزائري بالعمليات التالية:

- تنفيذ برامج البنك المتعلقة بالائتمان قصير ومتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية.

- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها أو الخاصة¹.

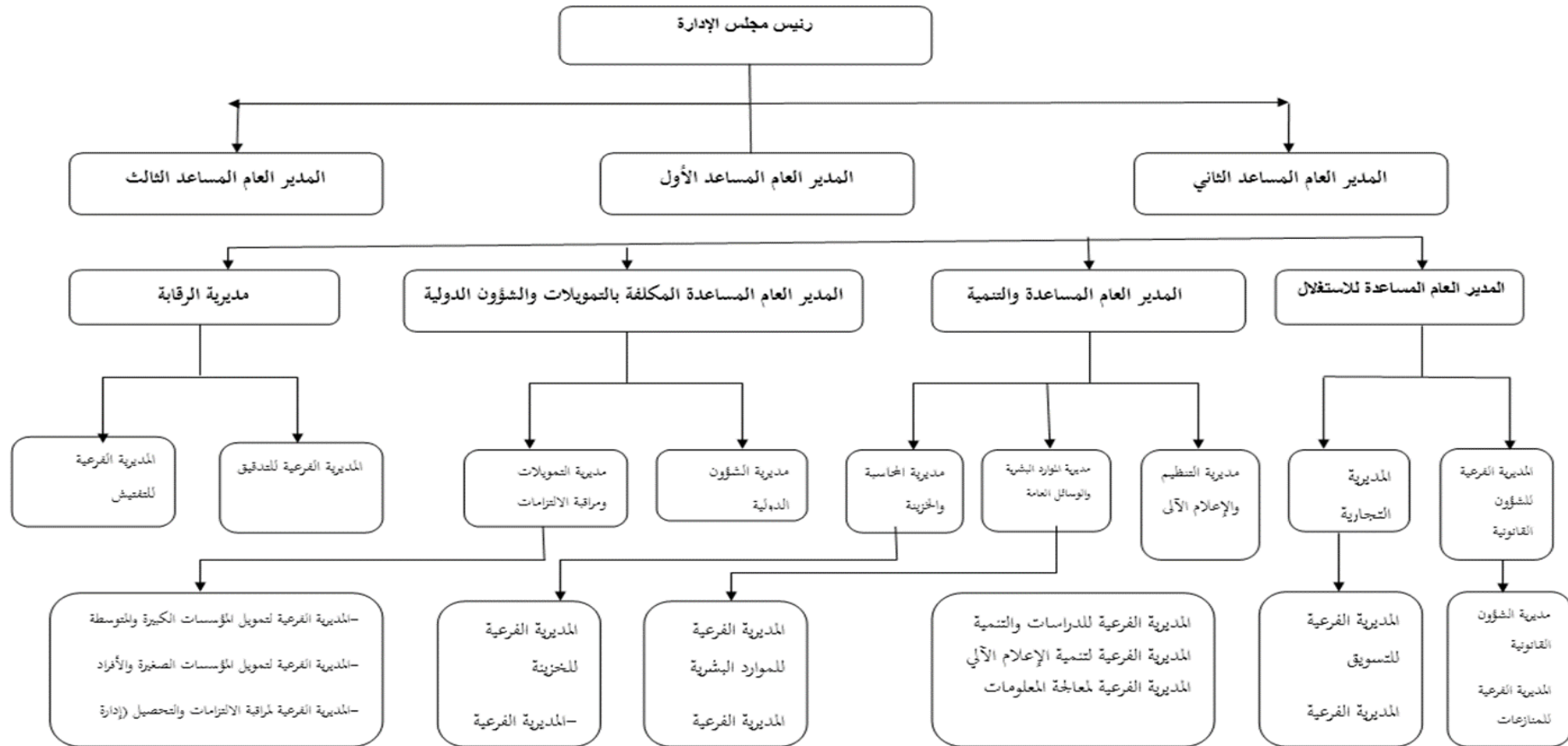
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع.

- يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية².

¹ - زينب كلال، المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 105.

² - انتصار صحراوي، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري، ص 91.

الشكل رقم 03- الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري: (المصدر: صفاء حمادي، تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر، ص 31).



الفرع الثاني: نسبة كفاية رأس المال في البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2013).

نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية لإحصائيات مخاطر رأس المال المتعلقة بالبنكين، (البنك الخارجي الجزائر - بنك البركة الجزائري)، قمنا بالاعتماد على نسبة كفاية رأس المال للبنكين مستخدمين في ذلك الدراسات السابقة لهذا الجزء من الموضوع لمعرفة مدى استيعاب البنكين لمخاطر رأس المال.

أولاً- تعريف كفاية رأس المال: هناك العديد من تعريفات كفاية رأس المال من بينها:

- 1- هو الطرق التي يستعملها مالكو البنك وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى¹.
- 2- هو الوسيلة التي يستخدمها الملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ونموه².
- 3- هو العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به³.

¹-سعاد عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، (مقال)، ص 27.

²-تقاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، ص 50.

³-جعفر حسين البشير آدم، إبراهيم فضل المولى، معيار كفاية المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، (مقال)، ص 27.

أي أنه ذلك المعيار الذي يحقق التوازن بين المخاطر وتغيرات رأس المال لتحديد نسبة الخسائر التي يتعرض لها البنك.

ثانيا- نسبة كفاية رأس المال في البنك الخارجي الجزائري: الجدول التالي يمثل نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة ويبين لنا ما يلي:

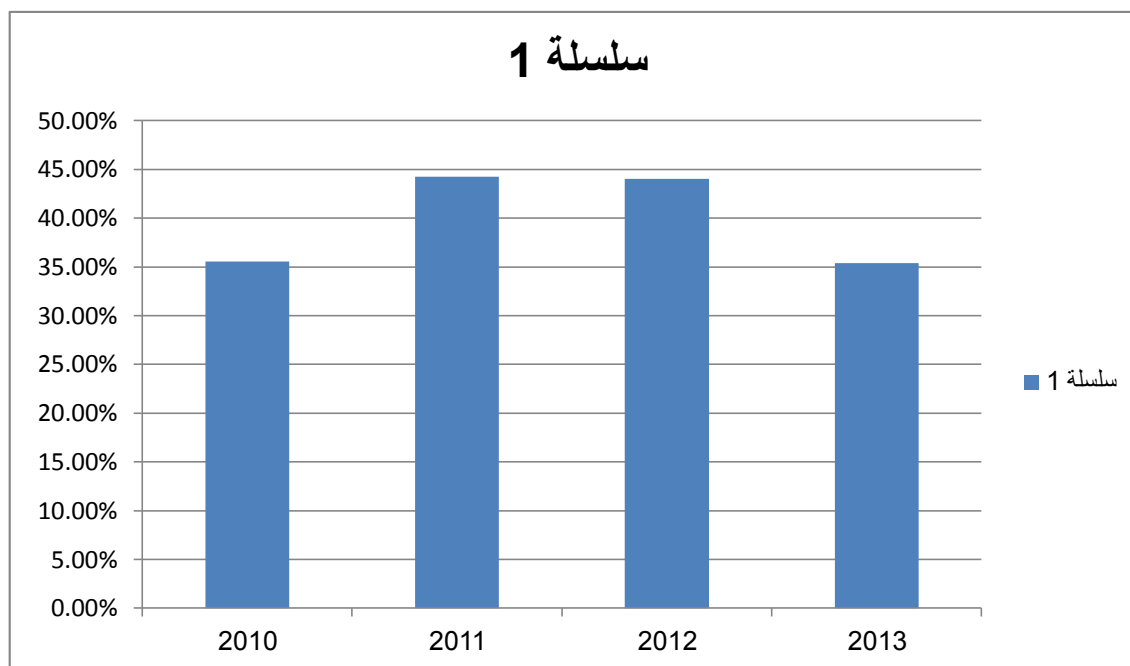
الجدول رقم 1: نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري من (2010-2013).

السنة	نسبة كفاية رأس المال
2010	35.53%
2011	44.26%
2012	44.01%
2013	35.41%

المصدر: ركابي صدام، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel،

ص 27.

الشكل رقم 4: أعمدة بيانية توضح نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات (2010-2013).



من خلال الأعمدة البيانية يتبين لنا كفاية رأس المال في البنك الخارجي الجزائري قد بلغت في سنة 2010 نسبة 35.53 %، ثم سجلت ارتفاعا محسوسا في سنة 2011 بلغ قدره 44.26 %، حيث استقرت في حدود هذه النسبة في سنة 2012 بقدر 44.01 %، لتعود بذلك للانخفاض إلى 35.41 % في سنة 2013 و هذا من خلال قراءة بيانية للشكل.

ثالثا- نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري: الجدول التالي يمثل نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة ويبين لنا ما يلي¹:

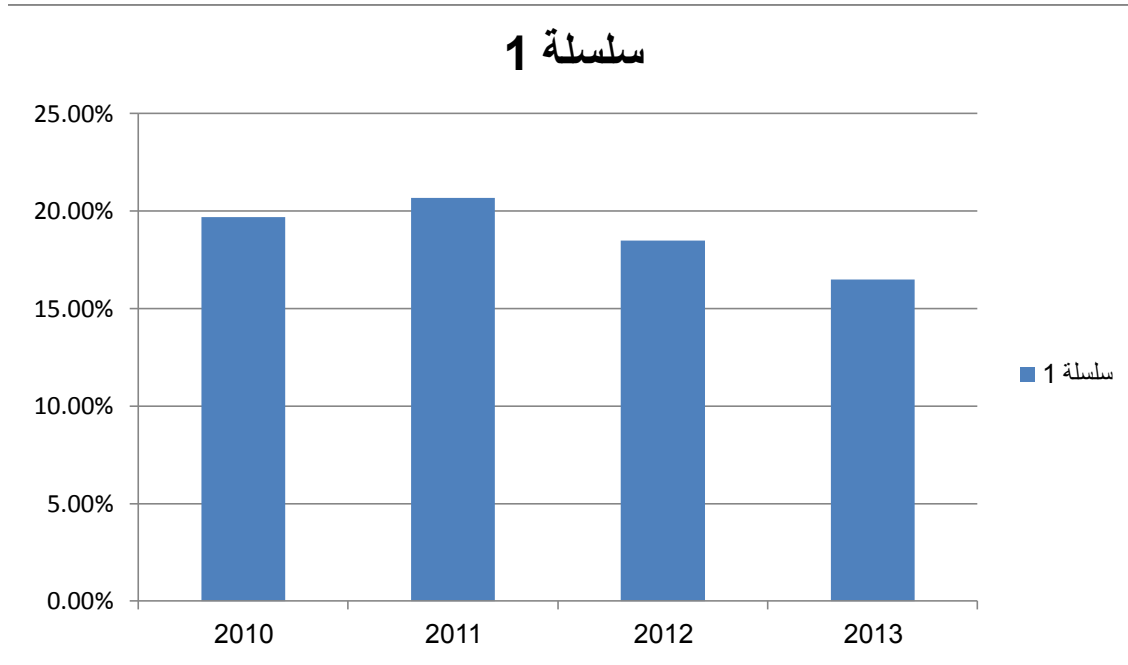
¹-سعيد خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال للبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، ص156.

الجدول رقم 2: نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري من (2010-2013).

السنة	نسبة كفاية رأس المال
2010	19.69%
2011	20.66%
2012	18.47%
2013	16.49%

كما يمكن التعبير عن هذا الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 5: أعمدة بيانية توضح نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات (2010-2013).



من خلال الشكل نلاحظ أن بنك البركة قد سجل في سنة 2010 نسبة كفاية رأس مال قدرت ب 19.69%، ثم ارتفعت في سنة 2011 لتبلغ ذروتها بنسبة 20.66%، إلا أنها سجلت انخفاض بلغ قدره 18.47%، في سنة 2012، في حين أنها وصلت إلى

16.49%، خلال سنة 2013، وهي أدنى قيمة تم تسجيلها خلال هذه السنوات (2010-2013).

المطلب الثاني: طرق مواجهة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري

في هذا المطلب نتناول طرق مواجهه المخاطر في البنك الخارجي الجزائري من خلال فرعين إذ نتطرق إلى طرق مواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني فنتحدث عن طرق مواجهة المخاطر السوقية ومخاطر التشغيل في البنك الخارجي الجزائري.

الفرع الأول: طرق مواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري.

يتعرض هذا البنك للعديد من المخاطر أثناء تأدية مهامه ومن بين هذه المخاطر: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، حيث أدرجنا في هذا الفرع أهم الطرق التي يعتمد عليها البنك الخارجي الجزائري لمواجهة هذه المخاطر.

أولاً: طرق مواجهة المخاطر الائتمانية في البنك الخارجي الجزائري .

يقوم البنك باستعمال العديد من الوسائل وأخذ الاحتياطات لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية والتخفيف من حدتها، و لأن احتمال تعرضه لها يبقى دائماً، يتخذ مجموعة من الإجراءات والطرق التي تعينهم على مواجهة هذا النوع من المخاطر، ومن بين هذه الطرق ما يلي:

1- **أخذ الضمانات:** تعتبر الضمانات وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها البنك للتخفيف من المخاطر وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته، للأجل اجتناب الحالات الغير متوقعة كعدم مقدرة الزبون على السداد¹، ففي حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكون للبنك الحق في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصرف في الأصل الموضوع² ضماناً³، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

أ- **الضمانات الشخصية:** هي الضمانات التي يتعهد بموجبها شخص أو عدة أشخاص على أن يأخذ أو يأخذون على عاتقهم إيفاء دين المدين، إذا لم يستطع الوفاء بتعهداته تجاه البنك⁴ كال كفالة⁵ مثلاً.

ب- **ضمانات حقيقية:** ويقصد بها الأشياء المقدمة للضمان والمتمثلة في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات... وغيرها ويصعب تحديدها هنا تعطى للبنك على سبيل الرهن لا على سبيل الملكية، وذلك من أجل استرداد القرض فيمكن له-أي البنك- أن يقوم ببيعها عند ضمان عدم التأكد من استحالة استرداد القرض⁶.

¹- جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، ص 60-64.

²- رجاء دواوي، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، ص 50.

³- الضمان: يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل للحصول على الائتمان، ينظر: نورة زيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان، ص 41.

⁴- أيوب بدور، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، ص 08.

⁵- الكفالة: هي ذلك التصرف الذي يتعهد بمقتضاه البنك في مواجهة الغير بتأدية الالتزام الذي يتحمله عميله تجاه هذا الغير إذا لم يقيم العميل بتأديته بنفسه. فاطنة بن بابوش، الكفالة البنكية كأداة للضمان، ص 21.

⁶- ينظر: أميرة دهمش، المخاطر البنكية وآلية تسييرها، ص 42.

- 2- **التحكم في المخاطر الخاصة:** من خلال عدم التوسع في منحى الائتمان وذلك عن طريق تحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود على المقترض باتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك أنها قد تؤثر في قدرة العميل على إعادة الائتمان الذي تم منحه له.
- 3- **توزيع المخاطر:** يكون ذلك في حالة التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة يتم اللجوء إلى نقل المخاطر إلى أطراف أخرى من خلال طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم هذه التسهيلات تحت¹ ما يسمى "الائتمان المشترك"².
- 4- **متابعة الالتزامات وتطوير نظم الرقابة الداخلية للبنك:** يقوم البنك بتقديم مجموعة من الالتزامات إلى الزبائن ولضمان المتابعة الحسنة لها- أي الالتزامات- يجب عليه أن يشكل مجموعة من الإجراءات والسياسات المتعلقة بالقروض و السهر على احترامها والعمل على تمييز بين حقوقها حسب درجة الخطر الذي تشكله وتتم هذه الإجراءات بواسطة أعضاء التسيير³.
- ولتجنب الكثير من المخاطر يتعين على البنك الالتزام بتطوير أجهزة الرقابة الداخلية وخاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي لما لها من أهمية- أي الرقابة الداخلية- في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بعدة مهام من بينها اكتشاف الأخطار التي يمكن أن تحدث واتخاذ القرارات المناسبة اللازمة للحد منها في الوقت المناسب⁴.

¹-رجاء دوادي، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، مرجع سابق، ص59.

²-الائتمان المشترك: ظهرت هذه الفكرة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم حيث تقوم على اشتراك مجموعة من البنوك فيما بينها في تقديم الائتمان طويل الأجل وذلك بعد دراسة جدوى هذه المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين البنوك، ينظر: إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، ص27.

³-جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص64.

⁴-ينظر: وسيلة قدوري، حمزة الهاشمي، تسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص17.

ثانيا: طرق مواجهة مخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري.

يستعمل البنك مجموعة من الإجراءات المتنوعة لمواجهة مخاطر السيولة والتقليل منها من بينها:

- 1- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطر المتدنية ك شراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة.
- 2- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض سيولة¹.
- 3- التخطيط الجيد للحالات الطارئة التي قد يتعرض لها البنك والإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات، والعمل على المحافظة على مستوى كافٍ للموجودات السائلة².
- 4- التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق الخصم، أو إعادة خصم الأوراق التجارية وبيع الأوراق الحكومية³.
- 5- توزيع استخدامات الأصول بشكل ينسجم مع ودائع الزبائن ومحاولة الاحتفاظ بنسبة مهمة من الودائع⁴.

¹-سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 59-60.

²-إيمان صحراوي، طولة رحمونة، إدارة مخاطر القروض المصرفية، ص 17.

³-ينظر: إيمان طايي، الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، ص 34.

⁴-ينظر: أيوب بدور، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثاني: طرق مواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في البنك الخارجي الجزائري

يتخذ البنك الخارجي الجزائري مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تقلل الخسائر الناتجة عن مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وبناء على هذا نقوم في هذا الفرع بعرض أهم طرق مواجهة هذه المخاطر من خلال:

أولاً: طرق مواجهة مخاطر السوق في البنك الخارجي الجزائري

يتعرض البنك أثناء تأدية مهامه إلى مخاطر عديدة منها المخاطر السوقية وفي سبيل التقليل منها أو التحكم فيها يتبع هذا البنك طرق وإجراءات لمواجهة منها ما يلي:

- 1- وضع حدود مناسبة لمختلف مخاطر السوق بما فيها عمليات صرف العملات الأجنبية التي يقوم بها، وفرض غطاء رأس مالي خاص أو حدود معينة بشأن التسهيلات الائتمانية المعرضة لمخاطر السوق بما في ذلك عمليات صرف العملات الأجنبية.
- 2- وضع ضوابط في البنك تضمن تسجيل كل الصفقات في الوقت المناسب والقيام بعمليات التقييم بصورة دورية لعمل البنك بيانات السوق الموثوق بها بالإضافة لتوفير أنظمة مراقبة داخلية للتقيد بهذه السياسات¹.
- 3- القياس الدقيق لمخاطر السوق والسيطرة عليها بشكل كاف ومتابعة وفحص التحركات والتقلبات الكبيرة للسوق التي يمكن أن تؤثر سلباً على البنك وتؤدي إلى تحقيق الخسائر.

¹ -فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، مطبوعة محاضرة، ص21.

4- تحديد مصادر الإيراد وقياس مكوناته بانتظام وتفصيل لفهم مصادر المخاطر¹.

ثانيا: طرق مواجهة المخاطر التشغيلية في بنك الجزائر الخارجي.

أدى التطور السريع إلى تزايد عنصر المخاطر في مختلف المجالات لاسيما في القطاع البنكي ومن بين هذه المخاطر التي تضر بأهداف البنك هي المخاطر التشغيلية²، وفيما يلي نعرض مجموعة من الإجراءات والطرق التي يعتمد عليها البنك للتقليل من هذا النوع من المخاطر نذكر منها:

1- تعزيز كفاءة كوادرها البشرية والفنية للإشراف ومتابعة المخاطر التشغيلية وحث البنوك الخاضعة لإشرافها على ضرورة مواكبة التطورات الحديثة في مجال تسيير المخاطر التشغيلية وطرق مواجهتها.

2- وضع التعليمات والإرشادات الخاصة بقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى الحوكمة واستخدام مؤشرات السلامة المالية والاعتماد على أسلوب الإفصاح والشفافية.

3- التأمين ضد مخاطر الحريق والسطو وتعزيز كفاية رأس المال³.

4- نشر الوعي بين الموظفين حول طبيعة المخاطر التشغيلية التي من الممكن أن يتعرض لها العاملون والعمل بصورة جماعية، من أجل تجنبها والتقليل منها والمحافظة على سمعة البنك وثقة الزبائن.

5- اتخاذ إجراءات فاعلة فيما يخص الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات ووضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة⁴.

¹- حياة النجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل، ص 185.

²- ينظر: أحلام بوعبدلي، ثرية سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، ص 119.

³- أيوب بدور، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، مرجع سابق، ص 14.

⁴- بلسم حسين رهياف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 1، (مقال)، مرجع سابق، ص 402.

المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر في بنك البركة الجزائري

نتناول في هذا المطلب طرق مواجهة المخاطر في بنك البركة الجزائري من خلال فرعين حيث نقوم بعرض طرق مواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ببنك البركة الجزائري في الفرع الأول، أما الفرع الثاني نذكر فيه طرق مواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في بنك البركة الجزائري .

الفرع الأول: طرق مواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري

نتناول في هذا الفرع أهم الطرق والإجراءات التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة من خلال ما يلي:

أولاً: طرق مواجهة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري:

تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يتعرض لها أي بنك بما فيه بنك البركة الجزائري في علاقته مع الزبائن لكونها تتعلق باحتمالات عدم قدرة المدين على التسديد، وكما هو معلوم أن معظم منتجات هذا البنك هي تمويلات تعتمد على عقود المداينة يتولد عنها ديون في دفاتر البنك ينتج عنها مخاطر ائتمانية كثيرة¹، وللتقليل من هذه المخاطر يقوم البنك بالإجراءات التالية والتي من بينها:

أ- توثيق الدين بالرهون والضمانات: فهذا الإجراء من أهم سبل سد ذريعة المماطلة في تسديد واسترجاع حقوق البنك، وذلك من خلال توثيق الدين بأنواع الرهون كالعقارات والمنقولات والضمانات والأوراق التجارية...²

¹ - كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، (مداخلة)، ص 31.

² - صفاء حمادي، تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر، مرجع سابق، ص 33.

ب- فرض الزيادة على الدين الممتطول لتعويض الدائن: حيث يستخدم البنك فرض الغرامات على المدين المماطل لتعويضه- أي البنك- عما فاته من الربح و العائد الاستثماري، بسبب تأخر ذلك المدين في سبيل تسديد ما عليه من مستحقات تجاه البنك¹، فيلجأ هذا الأخير إلى هذا النوع من الأساليب لحماية أمواله ولوجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجالات معينة، فالبنك ملزم بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها وإمكانية تسيلها بما يكفل الحفاظ على أمواله².

أ- حلول الأقساط قبل موعدها: ففي عقود البيع مثلا نجد أن المشتري إذا تأخر في دفع قسطين متتالين فإن باقي الأقساط تحل فورا، ولبنك حق المطالبة بجميع الأقساط واتخاذ ما يراه لازما للوصول إلى حقه.

د- الحسم من القسط إذا سدد الدين في أجل المحدد للسداد: تقوم هذه الطريقة على افتراض أن العميل المشتري بالدين سوف يتأخر في السداد، لأن هذا هو الاحتمال الأرجح إذا لم تتوفر وسائل لردعه عن المماطلة وبناءا على ذلك يقوم بإدخال الغرامات التعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه³.

ثانيا- طرق مواجهة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري:

تتعدد الطرق والإجراءات التي يستخدمها البنك لمواجهة هذه المخاطر التي تظهر أثناء عمله البنكي، لذلك يبقى على عاتقه العمل على إيجاد وسائل جديدة والاستمرار في اليقظة لأجل

¹ - صفاء حمادي، تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر، مرجع نفسه، ص33.

² - عابد فضلية، أنس مملوك، تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، (مقال)، ص325.

³ - كامل رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، (مداخلة)، مرجع سابق، ص32.

مواجهة هذه المخاطر، وفي ما يلي أهم الطرق والإجراءات التي يتم استخدامها من طرف البنك لمواجهة مخاطر السيولة¹ منها من بينها:

- 1- تبادل القروض الحسنة من خلال قيام بنك أو أكثر مع بعضهم البعض بتبادل قروض حسنة أي بلا فوائد، بحيث يقرض أحد البنوك بنكا آخرًا مبلغًا لمدة محددة وعند حاجة الثاني يقرض بدوره المبلغ نفسه مع تساوي مدة الإقراض، وربما تضمن القرض تحمل المقرض المصاريف الإدارية الفعلية لتقديم القرض.
- 2- تسهيل الودائع وذلك من خلال تحويل أكبر قدر ممكن أصول البنك إلى عناصر قابلة للتسييل ولا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع وإيجاد سوق ثانوية لتداول هذه الشهادات، بحيث يصبح جزء هام من أصول البنك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس وضبط حالة السيولة لدى البنك²
- 3- تنوع مصادره وإدارة الموجودات بما يتماشى مع حجم السيولة المتوفرة والاحتفاظ الدائم بأرصدة كافية من النقد وما يعادله وتحديد تواريخ الاستحقاق³.
- 4- الاحتفاظ بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بسرعة اللازمة للوفاء بجميع الالتزامات بالإضافة إلى الاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداها التابعة لها تمكنها من استخدامها في الحالات التي تحتاج فيها إلى مساعدة⁴.

¹ - ينظر: سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، مرجع سابق، ص 97.

² - أيوب بدور، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، مرجع سابق، ص 30.

³ - ياسمينه بأحمد، إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، ص 68.

⁴ - سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، مرجع سابق، ص 155.

الفرع الثاني: طرق مواجهة المخاطر السوقية ومخاطر التشغيل في بنك البركة الجزائري

يعتمد بنك البركة على العديد من الطرق والإجراءات للتقليل من المخاطر ومواجهتها ومن بين هذه المخاطر: مخاطر السوقية ومخاطر التشغيل، ومن خلال وجود هذه المخاطر يتعين على البنك وضع أحسن الأساليب والطرق للتعامل مع هذه المخاطر، حيث أدرجنا في هذا الفرع أهم الطرق المستخدمة في مواجهة هذه المخاطر :

أولاً- طرق مواجهة مخاطر السوقية في بنك البركة الجزائري:

يستخدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الإجراءات والطرق لمواجهة مخاطر السوقية والتقليل منها من بينها ما يلي :

- 1- نقل هذه المخاطر إلى الطرف الآخر وفق عقود موازية أو عقود وكالة يتحمل فيها الوكيل مخاطر السوق بالإضافة إلى تحديد هامس الربح في العقود وإلزامية الوعد بالشراء لتجنب أي خسارة ناتجة عن التراجع عن الوعي.
- 2- تقييم الضمانات بشكل دقيق للحصول على ضمانات ورهون لا تتأثر بسرعة تغيرات السوق، لتجنب انخفاض قيمتها الدفترية نتيجة انخفاضها في السوق ما يؤدي بالزبون إلى التماطل في أداء التزاماته تجاه البنك.
- 3- متابعة تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ويقوم بتنويع محفظة العملات لتجنب تركيز العملات في محفظة معينة، كما أن هذا البنك يتوفر على نظام معلومات حديث يسمح بنقل أي جديد يطرأ¹.

¹ - ينظر: مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 129.

4- تقييم أوضاع السوق وتحركاته وتوفر سعر العملات الأجنبية ومؤشر أسعار الربح وسواه، بالإضافة إلى إعداد تقرير عنها مما يساعده على وضع إستراتيجيات وطرق لتخفيف وتسيير هذه المخاطر¹.

ثانيا : طرق مواجهة مخاطر التشغيل في بنك البركة الجزائري.

يضع بنك البركة الجزائري مجموعة من الإجراءات لمواجهة مخاطر التشغيل لأجل العمل بشكل مستمر على التعرف ومراقبة الخسائر الناجمة عن الأخطاء البشرية للموظفين أو الأنظمة الداخلية والاحتيايل وأنظمة المعلومات، وعدم التقيد بالمتطلبات الرقابية² فمن بين الإجراءات ما يلي:

- 1- السرية التامة التي يتبعها البنك تجاه المعلومات ما يقلل من مخاطر تسريب المعلومات ومخاطر التحايل، بالإضافة إلى وضع الإجراءات المشددة في اتخاذ القرار³، وذلك من خلال التقيد بالطرق اللازمة لتنفيذ البديل الملائم للتعامل مع المخاطر موضع التنفيذ⁴.
- 2- كما يحرص البنك على التكوين المستمر للموظفين بجميع أصنافهم ومنح علاوات على الجهد المبذول من قبلهم، وكذا الاختيار الانتقائي للموظفين الجدد على أساس الكفاءة والمؤهلات⁵.

¹- ينظر: سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، مرجع سابق، ص155.

²- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص135.

³- ينظر: مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص129.

⁴- عبد الكريم شنيخ و ندى نبوشي، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية، ص45.

⁵- ينظر: مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع نفسه، ص129.

3- وضع إجراءات عمل وآليات متابعة داخل البنك من خلال التشاور الفعال مع

مستشارين قانونيين من داخل وخارج البنك.

4- العمل على تأمين بنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتقييم وتسيير جميع

المخاطر¹.

¹ - ينظر: سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفق متطلبات لجنة بازل، مرجع سابق،

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن البنك الخارجي الجزائري يختلف عن بنك البركة الجزائري من حيث النشأة والتطور و الأهداف والهيكل التنظيمي ووظائف كلا منهما. ولغرض تحديد نسبة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها هذين البنكين ارتأينا دراسة نسبة كفاية رأس المال وذلك لتحديد مدى استيعاب البنكين لمخاطر رأس المال وقدرتهما على مواجهة هذه المخاطر .

تختلف أساليب وطرق ومواجهة المخاطر في كلا من البنكين، حيث يعتمد البنك الخارجي الجزائري على أخذ الضمانات ومتابعة الالتزامات كأسلوب لمواجهة المخاطر الائتمانية في حين أن بنك البركة الجزائري يعتمد في ذلك على توثيق الدين بالرهون والضمانات، وللتقليل من مخاطر السيولة يتعامل البنك الخارجي الجزائري بالأوراق المالية القابلة للتسييل والتخطيط الجيد للحالات الطارئة وكذا التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وبالمقابل نجد أن بنك البركة الجزائري يعمل على تبادل القروض الحسنة وتسييل الودائع من خلال إصدار شهادات قابلة للتداول لأجل مواجهة مخاطر السيولة، أما بالنسبة للأساليب التي ينتهجها هذا الأخير في مواجهة مخاطر السوق فتكمن في نقل المخاطر إلى الطرف الآخر وتقييم الضمانات ومتابعة تغيرات أسعار الصرف الأجنبية، في حين أن البنك الخارجي الجزائري يعتمد على وضع حدود مناسبة لمختلف مخاطر السوق والقياس الدقيق لهذه المخاطر، وللتخفيف من مخاطر التشغيل يعمل البنك الخارجي الجزائري على تعزيز الكفاءات البشرية والفنية والتأمين ضد مخاطر الحريق والسطو ووضع التعليمات والإرشادات الخاصة بذلك، وبالمقابل يعمل بنك البركة على السرية التامة تجاه المعلومات والتكوين المستمر للموظفين والعمل على تأمين بنية تحتية مناسبة لأجل تفادي مخاطر التشغيل.

المبحث الثالث: المقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك

البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر

بالرغم من أن البنوك على اختلاف أنواعها تؤدي دور موحد لخدمة العميل من جهة أو على أداء نشاطها الاقتصادي من جهة أخرى، إلا أنه يوجد فروق في العديد من المستويات سواء كان في الجانب النظري أو التطبيقي، ففي هذا المبحث نعمل على إبراز أهم الفروق بين البنكين وذلك في المطلب الأول، ومن أجل توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين البنكين محلي الدراسة في طرق و أساليب مواجهة المخاطر خصصنا المطلب الثاني لدراسة هذه الجزئية من الموضوع.

المطلب الأول: الفروق النظرية والتنظيمية والتطبيقية بين البنك الخارجي

الجزائري وبنك البركة الجزائري.

نتناول في هذا المطلب أهم الفروق بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري، وذلك من الجانب النظري والتنظيمي وكذا التطبيقي، وعلى هذا الأساس أفردنا الفرع الأول بدراسة الفروق النظرية بين البنكين، في حين أدرجنا أهم الفروق التنظيمية والتطبيقية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الفروق النظرية بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري

يختلف البنك الخارجي الجزائري عن بنك البركة الجزائري في العديد من النواحي، كون البنك الأول تجاري تقليدي أما الثاني فهو بنك إسلامي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في معاملته، حيث نحمل في هذا الفرع أهم الفروق النظرية بين هذين البنكين.

أ- من حيث القيام بدور الوساطة: بينما يقوم البنك الخارجي الجزائري بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي بأسلوب (المداينة على أساس سعر الفائدة)، حيث تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم (مقرضون له بفائدة)، ثم يقدم هذا البنك تلك الأموال لأصحاب العجز المالي على أنهم (مقرضون منها بفائدة)، فتكون هذه الوساطة وساطة مالية لا تخرج عن كونها متاجرة بالديون (وساطة مديونية) فإن بنك البركة الجزائري يتميز بأنه يقوم بدور الوساطة بأسلوب المشاركة في (الربح و الخسارة)، فهي تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم (شركاء في عائد استثمار أمواله)، وتعيد تقديمها لأصحاب العجز¹ المالي على أنهم (شركاء في عائد استثمارها)، مما يجعل هذه الوساطة (وساطة استثمارية) توظف في مشروعات حقيقية².

ب- من حيث الأهداف العامة:

1- البنك الخارجي الجزائري يهدف إلى تعظيم حقوق المساهمين من خلال اقتراض المال من المدخرين و إقراضه بفارق يمثل ربح البنك مع التركيز على عاملي المخاطرة والربحية في جميع تعاملاته³.

2- بنك البركة الجزائري له أهداف عامة من جانبين:

- **الجانب الاقتصادي:** هو تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في إطار الأحكام الشرعية⁴.

- **الجانب الاجتماعي:** حيث يسعى بنك البركة الجزائري لتقديم بعض الخدمات التكافلية لفئات المجتمع المحدودة الدخل كالقرض الحسن ومختلف أشكال المساعدات ويقوم بتقديم

¹ - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية، ص 04.

² - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 04.

³ - سامر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، مطبوعة محاضرات، ص 11.

⁴ - عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 157.

الخدمات البنكية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية لعملائها¹، كما يتلقى الزكاة وينفقها في الأوجه المخصص لها، وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة أو أية أعمال أخرى².

- من حيث الوظيفة الأساسية:

- أ- **بنك الخارجي الجزائري** : الإقراض و الاقتراض أي (الاتجار في الديون) فهو يجمع الأموال و يمول المشروعات و الأفراد مقابل فائدة محددة.
- ب- **بنك البركة الجزائري**: المضاربة الشرعية أي(الاتجار في السلع والخدمات) ويختلف أشكال التمويل بالمضاربة و المشاركة المتناقصة و بيع المراجحة للآمر بالشراء، لذلك هي تجمع الأموال و تستثمرها مقابل حصة محددة من الربح غير معروف مقداره³.

ويمكن إجمال الفروق النظرية بين البنكين في ما يلي:

- 1- قيام البنك الخارجي على أساس تجاري هدفه تحقيق الربح ومضاعفة الثروة بينما يقوم بنك البركة الجزائري على أساس عقائدي.
- 2- قيام البنك الخارجي الجزائري على أساس اقتصادي أكثر منه اجتماعي في حين أن بنك البركة الجزائري يقوم على أساس اجتماعي حيث يعمل على تقديم القروض الحسنة بدون فوائد وهذا لزرع التكافل.

¹-رقية بوحضر و مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات إتفاقية بازل 2، ص09.

²-هشام بن عزة، دور القرض الايجاري " leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص195.

³- سامر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الاسلامية والمصارف الربوية، مطبوعة محاضرات، مرجع سابق، ص11.

3- يقوم البنك الخارجي الجزائري على الإقراض والاقتراض الربوي في حين أن بنك البركة الجزائري يباشر نشاطه على أساس المشاركة وتفاعل رأس المال مع العمل¹.

الفرع الثاني: الفروق التنظيمية و التطبيقية بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري

يوجد العديد من الفروقات بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري خاصة ما تعلق بجانب الإدارة والتنظيم أو ما ارتبط بالجانب التطبيقي لكلا البنكين، وهذا ما نحاول إبرازه في هذا الفرع من خلال ما يلي:

أولاً- الفروق التنظيمية: وتتمثل الفروق التنظيمية في ما يلي:

1- من حيث شكل المؤسسة: يتخذ البنك الخارجي الجزائري عموماً شكل شركة رأس المال المساهمة، في حين يأخذ بنك البركة الجزائري عموماً شكل شركة المضاربة حيث يقوم المشتركون بما يقدمونه من حصص في رأس مال البنك مقام صاحب المال في حين يقوم المدير ونوابه مقام المضارب².

2- من حيث الإدارة والتنظيم:

أ- البنك الخارجي الجزائري: التنظيم الإداري يختلف من بنك لآخر ومن فرع إلى آخر تبعاً لاختلاف الحجم ونوع النشاط وعدد العاملين وطريقة العمل من حيث كونها يدوية أو آلية، ومن هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري موحد تطبقه كافة البنوك، لكن مهما اختلفت هذه

¹- ينظر: تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات بازل، مرجع سابق، ص 18.

²- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص 84.

النظم والأقسام فإنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف البنك وأغراضه، ولأن البنك الخارجي الجزائري يتشابه مع البنوك التجارية من حيث الإدارة والتنظيم والأقسام الداخلية للبنك فإن الأقسام الداخلية له كالتالي¹:

- **الأقسام الفنية:** هي التي يؤدي البنك من خلالها عمله ونشاطه اليومي إزاء العملاء منها: (قسم الأوراق التجارية، قسم الأوراق المالية، قسم الخزينة، قسم الإعتمادات السندية....الخ)

- **الأقسام الإدارية:** وهي الأقسام المسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك وتحدد مسؤولياته التنظيمية وفقا للهيكل التنظيمي المقرر للبنك.

وتتضمن الإدارة العامة للبنك ما يلي: (شؤون الإدارة، الشؤون القانونية، التحقيق والتفتيش، الشؤون المالية....الخ)².

ب- بنك البركة الجزائري: من حيث الإدارة والتنظيم ينقسم البنك الجزائري إلى:

- **الجمعية العامة :** هي السلطة العليا في البنك وتمارس الصلاحيات الآتية:

مناقشة وإقرار النظام الأساسي للبنك وخطته السنوية.

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافئاتهم

إقرار الحساب السنوي للبنك

¹- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العمليات المصرفية ، ص45.

²- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ص19-21.

إقرار نسب الأرباح التي يتقرر توزيعها¹.

-مجلس إدارة البنك: يتكون من ستة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، إضافة إلى مدير عام وستة مساعدين ومشرفين على مختلف المديریات ومراقبين للحسابات وذلك لمراقبة عملياتهم، إضافة مستشار شرعي، أما فيما يخص الهيئة الشرعية فتوجد على مستوى مجموعة البركة المصرفية لمراقبة عمل البنك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية²،

حيث تدل الرقابة الشرعية على الفحص والتدقيق والاجتهاد للتأكد علميا وعمليا وشرعيا للتحقق من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى³ وهذا ما يميز بنك البركة الجزائري عن البنك الخارجي الجزائري.

-المدير العام: هو الذي يسير البنك ويساعده في ذلك مستشارين في اختصاصات مختلفة⁴.

ثانيا: الفروق التطبيقية:

أ- البنك الخارجي الجزائري:

تتنافس البنوك على تقديم أفضل الخدمات منها البنك الخارجي لجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين، من خلال توفير الكثير من الخدمات البنكية التي تتلاءم وإشباع رغباتهم وتحقيق أهدافهم، فقد تعددت تقسيمات الخدمات المصرفية لهذا البنك منها:

¹- شهاب أحمد سعيد العززي، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 63.

²- هشام بن عزة، دور القرض الايجاري " leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 195.

³- عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق، ص 131.

⁴- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص 87.

- **عمليات الوساطة:** تعد الوساطة المالية حلقة وصل بين البنك ومختلف عملاءه ومن

أهم هذه الوساطات:

● **الحسابات:** هي عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك، أو هو عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يُفتح لصالحه وتنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أو سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين .

● **الودائع:** جمع وديعة ويمكن تعريفها على أنها تمثل كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكال أخرى¹.

● **القروض:** هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر².

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ص 15-25.

² - وسيلة قدوري، حمزة لهشمي، تسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقود

ANSELK، مرجع سابق، ص 07.

- **عمليات النشاط في الأسواق:** في مجال سوق الصرف تتولى البنوك التجارية-منها البنك الخارجي الجزائري- تنفيذ عمليات الصرف الأجنبي التي تتم من وإلى الخارج بواسطة وسائل العديد من وسائل الدفع منها:

صرف الشيكات السياحية القادمة من الخارج وإصدارها بالنسبة للمسافرين.

تسيير محفظة الزبائن من خلال السهر على بيع وشراء الأوراق المالية¹.

القيام بعمليات بيع وشراء وتحويل العملات الأجنبية².

ب- **بنك البركة الجزائري:** يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجاً للبنوك الإسلامية في الجزائر والذي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية من عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها من خلال تقديم مختلف الخدمات الاستثمارية البنكية³ منها:

- **خدمات مصرفية تقليدية:** وهي الخالية من الربا وتتقاضى مجرد أجر أو رسوم مقابل القيام بتلك العمليات مثال ذلك:

تحويل النقود من مكان لآخر تحصيل الديون بموجب سندات يضعها الدائنون لدى البنك.
تأجير الخزائن الحديدية لمن يريد الانتفاع بها⁴.

- **خدمات مصرفية إسلامية:** وتقوم على أساس المبادئ التالية:

¹- هارون مسعودي، الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي، ص 14-17.

²- هارون مسعودي، الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي، ص 14-17.

³ - هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري (Leasing) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 190.

⁴ - نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، ص 85.

- **التعامل بالربا ممنوع لا تجيزه حاجة ولا ضرورة:** الربا هو الزيادة على أصل المال في صورتيه النقدي (ربا الديون) أو العيني (ربا البيوع) في الأصناف الربوية المحكومة بضوابط التماثل و التقابض ولقد حرم الله التعامل بالربا بجميع صورته وأشكاله حيث يوجد العديد من الأدلة الشرعية على تحريمه من القرآن الكريم¹ لقوله تعالى ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾²، وقوله تعالى ﴿لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾³ ، فمجمل هذه النصوص تدل على حرمة الربا.

- **تحرير المال من الاكتناز والتعطيل ودفعه إلى الدورة الاقتصادية:** المال مصدر النماء إذا أحسن استخدامه، ومصدر إنحراف إذا أسئ استخدامه، سواء بالإسراف أو التبذير أو بتعطيله وحجبه عن التداول، لأن في ذلك تعطيل له عن أداء وظيفته في الدورة الاقتصادية لذلك حرم الإسلام اكتناز المال وتوعد المكتنزين له بالعقاب⁴ لقوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾⁵ .

- **المشاركة في الربح أو الخسارة:** تكمن أهمية هذا المبدأ في تسخير المال كالشريان يضح المال بدون توقف وهو واجب شرعي والخسارة في المجال المصرفي الإسلامي بعيدة الاحتمالية إذا توفرت إدارة كفاءات مصرفية ورؤية حقيقية⁶.

¹- عبد اللطيف حمزة قوراري، المصارف الاسلامية، ص15.

²- سورة البقرة، الآية: 275.

³- آل عمران، الآية: 130.

⁴- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الاسلامية، ص06.

⁵- سورة التوبة، الآية: 34.

⁶- عبد اللطيف حمزة القاراري، المصارف الاسلامية، مرجع سابق، ص15.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين البنك الخارجي الجزائري

وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر.

هناك اختلاف كبير بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية من حيث المبادئ والأفكار التي يقوم عليها كلا منهما، لكن هذا لا يعني عدم وجود نقاط تشابه حيث يشترك البنكين في عدة أمور التي يهدف إليها العمل البنكي، ونقوم في هذا المطلب بذكر أوجه التشابه وكذا أوجه الاختلاف بين هذين البنكين من خلال الفرع الأول الذي اشتمل على أوجه التشابه بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري وذلك في طرق مواجهة المخاطر، أما الفرع الثاني خصصناه لأوجه الاختلاف بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

نقوم في هذا الفرع بجمع نقاط التشابه والاتفاق بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر، حيث تكمن أهم أوجه التشابه بين البنكين في ما يلي:

1- كمؤسسة بنكية يتشابه كلاهما في بعض النقاط منها:

- كلاهما يطلق عليه اسم بنك أو مصرف أي أنهما يتشابهان من حيث الاسم.

- كلاهما يخضعان لرقابة البنك المركزي والتقييد بالقرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بأعمال البنوك.

- كلاهما يتشابهان في تقديم الخدمات البنكية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية منها:

أ- التحويلات النقدية.

ب- تأجير الخزائن الحديدية.

ج- استبدال العملات الذي يقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.

- كلاهما يتفقان في القيام ببعض أوجه الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع¹.

2- يتعرض كلا من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري، إلى نفس مصادر المخاطر والمتمثلة في: المخاطر النظامية والمخاطر الغير النظامية.

3- كلا منهما يتعرض لنفس العوامل الخارجية (من عولمة، المنافسة، الأزمات المالية....الخ).

4- كلا البنكين يواجهان مخاطر العمل المتعلقة بالنشاط البنكي² ومنها:

أ- **مخاطر الائتمان:** تنشأ في البنكين نتيجة عدم قدرة المقترض أو الرغبة في الوفاء بالتزاماته في أوقاتها تجاه البنك.

ب- **مخاطر السيولة:** تنشأ بسبب احتمال قدرة البنكين على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم والأصول السائلة.

ج- **مخاطر السوق:** تحدث نتيجة الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي وتقلبات³ سعر الصرف.

¹- عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 359-360.

²- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق ص 89.

³- ينظر: بدر الدين قرشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخله، ص 14.

د- مخاطر التشغيل: وتنشأ عن الاختلاس والسرقة والتزوير والأخطاء المقصودة والغير مقصودة¹.

5- كلا من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري يخصصان أموال لمواجهة المخاطر ويعتمد على مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل منها أو القضاء عليها.

6- يتفق كلا من البنكين في بعض من معايير التمويل والاستثمار (الربحية، السيولة، الأمان)².

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر.

نعرض في هذا الفرع أهم الأوجه المختلف فيها بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر وذلك لإبراز الفروق بين البنكين والتي نوجزها فيما يلي:

1- المخاطر في البنك الخارجي كونه بنك تقليدي يتحملها المقترض لأن للمقترض ضمانات بخلاف المخاطر بينك البركة الجزائري فهي مشتركة بين البنك (الممول)، ومالك المشروع (صاحب التمويل) بوصفهما شركاء.

2- نسبة الخطر على أساس التمويل هي أقل في البنك الخارجي الجزائري لأن للمقترض ضمانات مقابل قرضه في حين أنها أكبر في بنك البركة الجزائري وذلك بسبب صيغ التمويل.

3- خطر السداد (أي العلاقة مع المدين المعسر) في البنك الخارجي الجزائري، يشترط على المدين إعادة الأموال المستدانة كلها لأن المدين فقط هو المسئول عنها سواء أضع جزءا من المال

¹ ينظر: بدر الدين قرشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة، المرجع نفسه، ص14.

² - نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص89.

المقتضى أو كله، وسواء كان ذلك بسبب العوامل القابلة للتحكم أو خارج عن السيطرة، في حين أن بنك البركة الجزائري كونه بنك إسلامي تؤخذ فيه مخاطر الإعسار من قبل هذا الأخير لأنه يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأرباح عند المشاركة فيقوم هو وعميله في الاشتراك في المسؤولية تجاه نجاح العمل المنوي القيام به¹ حيث يقوم بتقديم التمويل على أساس المشاركة في الربح والخسارة مع عملاءه ولا يتم هذا التمويل إلا بتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

4- وجود رقابة شرعية في بنك البركة الجزائري هدفها متابعة نشاط البنك وهو غير موجود في البنك الخارجي الجزائري ولا يخضع لها.

5- في حالة نقص السيولة فإن بنك البركة الجزائري معرض أكثر للمخاطر عن البنك الخارجي الجزائري لأنه لا يمكنه اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير.

6- بالنسبة للضمانات فإن بنك البركة الجزائري لا يقبل الضمانات المخالفة للشرعية الإسلامية بخلاف البنك الخارجي الجزائري.

7- تعتبر المعايير الشرعية الفصيل في قبول الاستثمار أو رفضه من قبل بنك البركة الجزائري من أهمها:

- يجب ألا يكون مُدخلات المشروع غير مقبولة شرعا .
- يجب أن يكون الهدف من المشروع مقبول شرعا.
- يجب ألا يكون الهدف من المشروع فيه ضرر.
- يجب ألا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا كأن يتم إنشاء مصنع لإنتاج الخمر².

¹- سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، مطبوعة محاضرة، مرجع سابق، ص18.

²- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، مرجع سابق، ص90.

8- العلاقة مع البنك المركزي: في الوقت الذي تستطيع فيه البنوك التجارية اللجوء إلى البنك المركزي منها البنك الخارجي الجزائري والاقتراض منه بوصفه الملجأ الأخير عند حاجتها إلى السيولة وعدم تمكنها من توفيرها من مصادر أخرى ليس بإمكان البنوك الإسلامية ومنها بنك البركة الجزائري اللجوء إلى البنك المركزي لذات الغرض لظالما أنها تفرض التعامل بالفوائد.

الجهة التي تؤدي دور الرقابة في البنك الخارجي الجزائري هي الجمعية العمومية والسلطات التنفيذية في حين أنها في البنك الجزائري تؤدي من طرف الرقابة الشرعية ومن قبل الجمعية العمومية والسلطات النقدية¹.

أن جزء من الأموال المتاحة في البنك الخارجي كبنك تجاري توجه إلى القروض بينما الجزء الكبير من الأموال المتاحة للتوظيف في بنك البركة الجزائري كبنك إسلامي موجه للتمويل والمشاركة أو التمويل بالمضاربة أو المراجعة².

¹ - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ص 238-245.

² - أيمن فتحي فضل الخالدي، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، ص 26.

الجدول رقم (03): ملخص لأهم الفروق الجوهرية بين البنك الخارجي الجزائري كبنك تقليدي وبنك البركة الجزائري كبنك إسلامي.

م	عنصر المقارنة	البنك الخارجي الجزائري	بنك البركة الجزائري
01	النشأة	نزعة فردية مادية للتجارة في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعي لتطهير العمل البنكي من الفوائد والمخالفات الشرعية الأخرى.
02	المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعملها الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدي "الخرج بالضمان" و " الغرم بالغنم" للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية.
03	طبيعة الدور	مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/ المودعين والمستثمرين.	لا يتسم بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكاً...

04	الوظيفة الرئيسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال، وللمضارب أي المصرف أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب. وكيل استثمار بأجر معلوم.
05	الخسارة	يتحملها المقرض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	يتحملها المصرف إذا كان رب مال في مضاربة، وفي البيوع إذا حدثت حوالة الأسواق، وبقدر رأس المال دائما في المشاركات.
06	الخدمات المصرفية	تؤدي مقابل ما يسمى عمولة، تعتبر مصدرا من مصادر الإيراد لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال و الحرام.	تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتتقيد بالحلال والحرام.
07	الرقابة	نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.	ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.

08	إعسار المدين	إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد، ويلتزم بفوائد تأخير. وإذا كان مماطلا فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.	إذا كان غير مماطل يعطي مهلة سداد (فنظرة إلى ميسرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين، وقد يعفى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضالة المبلغ. وإذا كان موسراً مماطلا تكون المقاضاة والعقوبة.
09	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر الفائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.
10	صفة المتعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صاحب حساب جاري على أساس (القرض الحسن) و(الخراج بالضمان). صاحب حساب استثماري فهو رب مال. مشتري / بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. شريك.
11	المحظور والجائز	الأصل أنه يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سداداً لدين	الأصل أنه يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وامتلاك البضائع وشراء العقارات

له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله، أو أن يملكها سداداً لدين له على أن يبيعها خلال مدة معينة. يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من المصرف المركزي.	والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
--	--

المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ص 241-245.

خلاصة المبحث الثالث:

من خلال معالجة هذا المبحث توصلنا إلى وجود العديد من الفروقات بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري والمتمثلة في:

أ- الفروق النظرية والتنظيمية والتطبيقية تعكس اختلاف البنكين في العديد من هذه الجوانب

ب- هنالك أوجه تشابه بين هذين البنكين منها ما يلي:

- يتعرض كلاهما لنفس مصادر المخاطر (المخاطر النظامية، الغير نظامية...الخ).
- كلاهما يواجهان نفس مخاطر العمل في النشاط البنكي التي تواجه النشاط البنكي منها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل...الخ).
- كلاهما يخصصان أموال لمواجهة المخاطر ويعتمدان على أساليب وطرق للتقليل منها.
- أ- يوجد اختلاف بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر منها ما يلي:

- المقترض يتحمل المخاطر في البنك الخارجي الجزائري بخلاف ما هو عليه الحال في بنك البركة الجزائري، حيث يكون تحمل المخاطر مشترك بين البنك ومالك المشروع .
- تكون نسبة الخطر على أساس التمويل أقل في البنك الخارجي الجزائري في حين أنه أكبر في بنك البركة الجزائري وذلك بسبب صيغ التمويل.
- يشتمل بنك البركة الجزائري على وجود رقابة شرعية لمتابعة نشاطه في حين أنها غير موجودة في البنك الخارجي الجزائري.

الخاتمة

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى أن مخاطر رأس المال هي أمر لصيق بالنشاط البنكي بالرغم من الوسائل المتبعة من طرف البنوك سواء التقليدية أم الإسلامية للتقليل منها، حيث نجد أن البنوك الإسلامية تنتهج الأساليب والطرق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فبذلك تباعد عن كل ما هو محرم بخلاف نظيرتها - أي البنوك التقليدية - تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الدراسة

أ- النتائج النظرية:

ب- أن المخاطر في البنوك التقليدية هي عبارة عن تلك الخسائر التي يتعرض لها البنك (متوقعة أو غير متوقعة) عند القيام بمهامه، حيث تؤدي به إلى الإخلال بوظائفه أما في البنوك الإسلامية فتتمثل في عدم تخفيف العائد المتوقع من المشروع الاستثماري للعميل الذي قام بتمويله من البنك الإسلامي، فالبنك الإسلامي قائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة كما يتحمل تبعات الفشل في المشروع بناء على قاعدة (الغنم بالغرم)، على خلاف البنوك التقليدية التي تقوم على أساس المديونية والمراباة.

ج- تختلف مصادر المخاطر البنكية في البنوك التقليدية .

د- تقسم المخاطر بحسب طبيعتها إلى مخاطر مالية وهي (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق)، ومخاطر غير مالية وهي (مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية ومخاطر إستراتيجية).

هـ- رأس المال البنكي هو عبارة عن الأموال التي يحصل عليها البنك من طرف المساهمين لأجل توظيفها في مختلف نشاطاته، كتمويل المباني والتجهيزات أو القيام بوظيفة الحماية وكذا الوظيفة التنظيمية والتي تمكنه من مواجهة الخسائر التي يتعرض لها.

و- تنشأ مخاطر رأس المال عن عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، أي أن نسبة كفاية رأس المال تكون منخفضة، مما يؤدي إلى عدم مقدرة البنك على تغطية خسائره ومنه نشوء هذا النوع من المخاطر.

ز- هنالك علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال وقدرة البنك على تغطية المخاطر، حيث كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال كلما زادت قدرة البنك على تغطية المخاطر، بينما إذا انخفضت نسبة كفاية رأس المال قلت قدرة البنك على تغطية المخاطر المتعلقة برأس المال.

1- النتائج التطبيقية:

أ- يعتمد البنك الخارجي الجزائري عدة طرق لمواجهة مخاطر الائتمان من بينها (أخذ الضمانات، توزيع المخاطر، متابعة الالتزامات، وتطوير نظم الرقابة الداخلية للبنك وكذا التحكم في المخاطر الخاصة)، وبالمقابل فإن بنك البركة الجزائري يعتمد على (توثيق الدين بالرهون والضمانات وفرض الزيادة على الدين الممتطول لتعويض الدائن، والحسم من القسط إذا سدد الدين في أجل المحدد للسداد)، وهذه الطرق التي ينتهجها بنك البركة الجزائري لمواجهة مخاطر الائتمان.

ب- يستعمل البنك الخارجي الجزائري مجموعة من الإجراءات لمواجهة مخاطر السيولة منها (التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل، التخطيط الجيد للحالات الطارئة، العمل على المحافظة على مستوى كافٍ للموجودات، التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة) بالمقابل تتعدد الطرق التي يستخدمها بنك البركة الجزائري لمواجهة مخاطر السيولة من بينها (تبادل القروض الحسنة، تسييل الودائع، الاحتفاظ بأصول سائلة بمستويات احترازية).

أ- ويقوم بنك البركة الجزائري باتخاذ عدة إجراءات للتقليل من مخاطر السوق (كتنقلها للطرف الآخر وفق عقود موازية أو عقود وكالة، وتقديم الضمانات بشكل دقيق لأجل تجنب

تغيرات السوق، بالإضافة إلى متابعة تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وإعداد تقارير عنها لتسيير هذه المخاطر)، في حين أن البنك الخارجي الجزائري يتبع جملة من الطرق لمواجهة المخاطر السوقية منها (وضع حدود مناسبة لهذه المخاطر وفرض غطاء رأس مال خاص، ووضع ضوابط في البنك تضمن تسجيل كل الصفقات في الوقت المناسب وتوفير أنظمة مراقبة داخلية، بالإضافة إلى تحديد مصادر الإيراد وقياس مكوناته بانتظام.

د- ويقوم البنك الخارجي الجزائري أيضا بمجموعة من الإجراءات لمواجهة مخاطر التشغيل) كتحسين كفاءة كواردها البشرية والفنية ووضع التعليمات والإرشادات الخاصة بقياس ومراقبة هذه المخاطر واتخاذ إجراءات فاعلة تخص الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات) لأجل التقليل من مخاطر التشغيل، وبالمقابل يعمل بنك البركة الجزائري على (تعزيز السرية التامة تجاه المعلومات لتجنب مخاطر تسريبها أو التحايل فيها بالإضافة إلى الحرص على التكوين المستمر للموظفين بجميع أصنافهم) وهذا لمواجهة مخاطر التشغيل في هذا البنك.

هـ- هنالك العديد من أوجه التشابه بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر:

- كلاهما يخصصان أموال لمواجهة المخاطر وينتهجان مجموعة من الطرق للتقليل منها.
- كلاهما يواجهان نفس المخاطر المتعلقة بالنشاط البنكي (الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل... الخ).

و- أن كلا البنكين يختلفان في العديد من النقاط المتعلقة بطرق مواجهة المخاطر منها:
- بالنسبة للضمانات نجد أن بنك البركة الجزائري لا يقبل الضمانات المخالفة للشريعة الإسلامية بخلاف البنك الخارجي الجزائري.

- في حالة نقص السيولة الشديدة فإن بنك البركة الجزائري لا يمكنه الإقتراض من البنك المركزي بخلاف البنك الخارجي الجزائري.
- في بنك البركة الجزائري يتم تحمل المخاطر على أساس المشاركة بينه وبين المقترض على خلاف البنك الخارجي الجزائري الذي يتحملها المقترض وحده.

ثانيا: آفاق الدراسة

إن الخوض في غمار هذا البحث الموسوم ب "مخاطر رأس المال بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي " جدير بالاهتمام إلا أنه يوجد العديد من النقاط التي يمكن أن نسلط عليها الضوء لتكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:

- دور البنوك الإسلامية في تسيير المخاطر البنكية.
- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

ثالثا: التوصيات

يمكن التوصل إلى الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بوضع إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية وأن تتمتع بالاستقلالية لتستطيع فهم وتحديد المخاطر ومن ثم معالجتها والتقليل منها.
- العمل على وضع أساليب عملية في البنوك الإسلامية للتقليل من المخاطر تجاه عملائها.

- تفعيل دور الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ومنحها الاستقلالية التامة لمراقبة مدى التزامهم -أي البنوك الإسلامية- بالضوابط الشرعية في إطار مواجهة المخاطر البنكية.
- يجب على البنوك أن تقوم بالبحث أكثر في الجوانب والطرق الوقائية للتقليل من مخاطر رأس المال البنكي.
- العمل على إنشاء بيئة بنكية ملائمة لعمل البنوك الإسلامية لمواجهة التحديات.
- يجب على البنوك المركزية العناية بخصوصية البنوك الإسلامية من خلال تخصيص تشريعات ملائمة لطبيعة عملها وتوفير البيئة والمناخ المناسب لها.
- العمل على تطوير نظام المعلومات الذي يسمح للبنوك الجزائرية تحديد المخاطر بدقة لأجل معرفتها ومن ثم التقليل منها.

فهرس الآيات والأحاديث:

أولاً: فهرس الآيات

الآية أو شطرها - السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة (2)		
﴿وَأَنْ تُبَيِّنَ فَلَئِنْ رَأَوْسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.	279	27
﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾	275	66
سورة آل عمران (03)		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	130	67
سورة التوبة		
﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	34	67

ثانيا: فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
11	«مالعمل في أيام أفضل منها في هذه؟ قالوا: ولا الجهاد؟ قال : ولا الجهاد، إلا رجل خرج يُخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء».
27	« من يشتري بئر رومة فيجعل دلاءه مع دلاء المسلمين، بخير له منها في الجنة؟ فاشتريتها من صلب مالي».

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب السنة

- 1- محمد بن سعيد إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، ت: محمد زهير بالناصر الناصر، ط: 01، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- 2- محمد بن عيسى بن صورة بن موسى الترمذي، الجامع الكبير، ت: بشار عواد معروف، بدون ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

ثالثاً: معاجم اللغة العربية

- 1- ابن منظور، لسان العرب، ط: 03، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- 2- أبو بكر بن دريد، جمهرة اللغة، ت: رمزي منير بعلبكي، ط: 01، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
- 3- أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بدون ط، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ نشر.
- 4- أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط: 01، عالم الكتب، بدون مكان نشر، 1429هـ/2008م.
- 5- زين الدين الرازي، مختار الصحاح، ت: يوسف الشيخ محمد، ط: 05، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت-صيدا، 1420هـ/1999م.
- 6- مجد الدين ابن أثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بدون ط، المكتبة العامة، بيروت، 1399هـ/1979م.

7- محمد رواس القلعجي و حامد صادق قتيبي، معجم لغة الفقهاء، ط:02، دار النفائس، بدون مكان نشر، 1408هـ/1988م.

8- ناصر الخوارزمي المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، بدون ط، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ نشر.

رابعاً: معاجم اقتصادية

1- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، بدون ط، دار الجبل، بدون مكان النشر، 1401هـ/1981م.

2- محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط:01، دار الشروق، بيروت، 1413هـ/1993م.

3- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية بلغة الفقهاء، ط:01، دار القلم، دمشق، 1429هـ/2008م.

خامساً: كتب أخرى

1- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط: 01، دار غيداء، 1437هـ-2016م، الأردن.

2- حمزة عبد الكريم حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط:01، دار النفائس، عمان-الأردن، 1428هـ/2008م.

3- خالد أمين الله و إسماعيل الطرد، إدارة العمليات المصرفية، ط:01، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006م.

4- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط:01، دار المسيرة، الأردن، 2012م.

- 5- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط:01، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008م.
- 6- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، ط:01، دار النفائس، عمان-الأردن، 1433هـ/2012م.
- 7- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، بدون ط، دار اليازوري، بدون مكان نشر، 2014م.
- 8- طارق الله خان و حبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ط: 01، بدون دار نشر، جدة- السعودية، 1423هـ/2003م.
- 9- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، (تحليل العائد والمخاطرة)، بدون ط، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
- 10- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط: 07، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون مكان نشر، 2016م.
- 11- عادل عبد الفضل عيّد، الائتمان والمدائيات في البنوك الإسلامية، ط:02، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011م.
- 12- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط:01، بدون دار ومكان نشر، 2018م.
- 13- عبد الرؤوف أحمد علي محمد، الإدارة المالية للأعمال الدولية، ط:01، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2016م.
- 14- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي، ط:01، دار آي كتب، لندن، 2008م. (نسخة إلكترونية متوفرة في موقع www.books.google.dz)

- 15- عبد الناصر براني أبو شهب، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط: 01، دار النفائس، عمان-الأردن 1434هـ/2013م.
- 16- عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط: 01، دار النفائس، عمان، الأردن، 1427هـ-2007م.
- 17- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط: 01، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007م.
- 18- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ط: 01، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010م.
- 19- محمد بن احمد السرخسي، المبسوط، بدون ط، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ/1993م.

سادسا: الرسائل الجامعية

أ-رسائل الدكتوراه:

- 1- أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ-د-عابد فضلية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014م.
- 2- حياة النجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ-د محفوظ جبار، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014م.
- 3- دلال ستاتة، دور المخاطر في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءات الاستخدامية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د- عبد الكريم ملياني، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019م.

- 4- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال للبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، رسالة دكتوراه، إشراف: د- عبد الحليم شلبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017م.
- 5- عثمان الشريف عبد العزيز برعي، تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبه لدى شركات التأمين المباشر، أطروحة دكتوراه، إشراف: أبو القاسم محمد أبو النور، قسم التأمين، جامعة الرباط الوطني، 1437هـ/2016م.
- 6- فاطنة بن بابوش، الكفالة البنكية كأداة للضمان، إشراف: أ- فوزي فتات، قسم قانون البنوك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019م.
- 7- محمد عبد الحميد عبد الحفي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د- حسن حزوري عبد الكريم العبيد، قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014م.
- 8- نورة زيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ-د- حسين بلعجوز، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018م.
- 9- الوردي خدومة، دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية، وتحقيق استقرار المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ-د- علي رحال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015م.

ب- رسائل ماستر أكاديمي:

- 1- أميرة دهمش، المخاطر البنكية وآلية تسييرها، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- السعيد قاسمي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015م.
- 2- أحمد تومين وعيسى مكاوي، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: د- محمد دحماني، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند والحاج، البويرة، 2018م.
- 3- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: مصطفى عقاري، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
- 4- أسماء عزوز، تسيير المخاطر البنكية باستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- هوارى مغنية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015م.
- 5- أمينة بوزيدي، دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: د- عيسى قدوري، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017م.
- 6- انتصار صحراوي، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: محمد ناصر حميداتو، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015م.

- 7- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير، إشراف: ماهر أمين و عبد العزيز الدغيم، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007م.
- 8- إيمان جعفر، فاطمة الزهراء دحمان، فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: صلاح الدين شريط، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017م.
- 9- إيمان صحراوي، طولة رحمونة، إدارة مخاطر القروض المصرفية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: د- لحسن جديدن، قسم اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2019م.
- 10- إيمان طاي، الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- حسان بوبعاية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017م.
- 11- أيمن فتيحي فضل الخالدي، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1427هـ-2007م.
- 12- أيوب بدور، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- عديلة مريمة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلالة.

- 13- تھاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس مال المصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير، إشراف: د- علي عبد الله شاهين، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م.
- 14- ثائر فتحي محمد وهدان، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، إشراف: د- أسماء يونس يامين، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، 2017م.
- 15- جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: محمد قوجيل، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012م.
- 16- دليلة بوعلي، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: محمد ذياب، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015م.
- 17- رجاء دواوي، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- محمد رضا بوسنة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013م.
- 18- رندة محمد سعيد أبو شعبان، دور التدقيق المحاسبي في تقديم إدارة المخاطر التشغيلية، رسالة ماجستير، إشراف: أ-د- ماهر موسى درغام، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016م.

- 19- زينب كلال، المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة
ماستر أكاديمي، إشراف: هشام لبزة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2012م.
- 20- سامي فؤاد براك، دور البنك الخارجي الجزائري BEA - وكالة أم البواقي رقم: 051 في
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: د- سماح طلحي، قسم
مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي،
أم البواقي، 2016م.
- 21- سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، رسالة
ماستر أكاديمي، إشراف: أ- فاتح بنونة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016م.
- 22- سهام براح، إلهام كشكوش، تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال، رسالة
ماستر أكاديمي، إشراف: الزهرة بوزادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016م.
- 23- صدام ركابي، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel، رسالة ماستر
أكاديمي، إشراف: علي بن ساحة، قسم العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016م.
- 24- صفاء حمادي، تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: فتحية
كحول، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015م.

25- صفية بن تومي، إستراتيجية البنوك التجارية في معالجة مخاطر القروض، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: حمزة غربي، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

26- عادل سليمان، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الإستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: رابح خوني، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

27- عبد الحفيظ بن ساسي، ضوابط الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، إشراف: صالح صالح، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1429هـ/2008م.

28- عبد الكريم شنيخر و ندى نبوشي، إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية في المصارف الاسلامية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- عمر سعيدان، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الغري تبسي، تبسة، 2016م.

29- محمد أحمد جابر، مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المراجعة والمحاسبة الإسلامية، رسالة ماجستير، إشراف: أ- سالم عبد الله سالم جلس، قسم محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016م.

30- مريم زايد، اتفاقية بازل 03 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: د- موسى رحمان، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

31- مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، إشراف: د- كمال موسى، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009م.

32- موني يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر، رسالة ماجستير أكاديمي، إشراف: ناصر سليمان، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015م.

33- ناريمان بوشوارب، رأس المال الممتاز ودوره في مواجهة المخاطر البنكية وفق معايير بازل 03، رسالة ماجستير أكاديمي، إشراف: د- حسين عثمان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015م.

34- نصر الدين الجعل، وآخرون، دور الضمانات البنكية الدولية في إدارة مخاطر التجارة الدولية، رسالة ماجستير أكاديمي، إشراف: د- رضا زهواني، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019م.

35- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير، إشراف: صالح مفتاح، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

36- نورة مسلوب، ذهبية عكوش، إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل، رسالة ماجستير أكاديمي، إشراف: د- محمد هاني، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد الحاج، البويرة، 2019م.

37- هارون مسعودي، الخدمات المصرفية الالكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي، رسالة ماجستير أكاديمي، إشراف: عبد القادر نويبات، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012م.

- 38- هشام بن عزة، دور القرض التجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، إشراف: د- سالم عبد العزيز، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012م.
- 39- هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 02 و03، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- لطفي مخزوني، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015م.
- 40- وسيلة قدوري، حمزة الهاشمي، تسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: أ- عبد المالك بلومي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016م.
- 41- ياسمينه بأحمد، إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماستر أكاديمي، إشراف: مجاهد سيد أحمد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017م.

سابعاً: المقالات والمداخلات

أ- المقالات:

- 1- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع:03، 2015م، جامعة غرداية.
- 2- أسماء طهراوي، بلحبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة: الدراسات الاقتصادية الإسلامية، ع: 01، الجزائر.
- 3- بلسم حسين رهياف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 02، مجلة: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع:46، 2015م، بغداد.

- 4- جعفر حسين البشير آدم، إبراهيم فضل المولى، معيار كفاية المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، ع: 16، 2015م، السودان.
- 5- جميلة الجوزية، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة، مجلة: المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، ع: 07، 2016، الجزائر.
- 6- رقية بوحضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 02، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، ع: 02، 2010م.
- 7- ريمة حيدر شيخ السوق، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة البعث، ع: 27، 2017، سوريا.
- 8- سجي فتحي محمد الطائي، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة: تكريت للعلوم الاقتصادية، ع: 19، 2010، الموصل.
- 9- سعاد عبد الفتاح محمد وآخرون، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع: 34، 2013م، بغداد.
- 10- سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع: 06، 2006، ورقلة.
- 11- عابد فضلية، أنس مملوك، تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مجلة: جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ع: 05، 2014م، سوريا.

12- عامر فاضل توفيق خبوكة، قادر عبد الرحمان، تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الأمان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع:29، 2014م، كركوك.

13- علي لعزوز، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، ع:07، 2009-2010م، الشلف.

14- محمد حسن رستم و علاء داشي زعيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 03 على ربحية المصارف التجارية، مجلة: المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع:01، 2017م، العراق.

15- نبراس محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ع:21، 2012م، العراق.

ب- المداخلات:

1- بدر الدين القرشي، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخله مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05-06 أبريل 2013.

2- كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مداخله مقدمة إلى الملتقى الذي بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05/06/2012م.

3- محمد البلتاجي، نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها، مداخله مقدمة إلى الملتقى الذي بعنوان: (التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية)، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية في نسخته الرابعة، 05/06/2012م.

- 4- ينظر: الأخضر لقلبي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مداخله مقدمة إلى الملتقى الذي بعنوان: أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011م.

ثامنا: المطبوعات والمحاضرات

- 1- سامر مظهر قنطقجي، أوراق بحثية بعنوان الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، 18/06/2006م، فلسطين.
- 2- فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، مطبوعة محاضرة، بحث مقدم من قبل مدرس مساعد، 2008م، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء.
- 3- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية، مطبوعة محاضرة، بدون سنة نشر، قسم التمويل والاستثمار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

<http://www.albaraka-bank.com>

فهرس الجداول والأشكال

أولاً: فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري من(2010-2013).	01
43	نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري من(2010-2013).	02

ثانياً: فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	أنواع المخاطر البنكية	01
36	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	02
39	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	03
42	أعمدة بيانية توضح نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات (2010-2013)	04
43	أعمدة بيانية توضح نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال السنوات (2010-2013)	05

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	أ-ط
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية	10
المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية ومصادرها	10
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وأسبابها	18
المطلب الثالث: أساسيات حول مخاطر رأس المال	26
المبحث الثاني: نسبة كفاية رأس المال في البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2013) وطرق مواجهة المخاطر على مستوى هذين البنكين	33
المطلب الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري ونسبة كفاية رأس المال فيهما خلال الفترة (2010-2013)	34
المطلب الثاني: طرق مواجهة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري	44
المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر في بنك البركة الجزائري	50
المبحث الثالث: المقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر	57
المطلب الأول: الفروق النظرية والتنظيمية والتطبيقية بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري	57

66	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في طرق مواجهة المخاطر
90	الخاتمة
95	فهرس الآيات والأحاديث
97	قائمة المصادر والمراجع
112	قائمة الجداول والأشكال
113	فهرس الموضوعات